مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٤٠٥**

الاثنين، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: الآنسة دورانت ....(جامايكا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي ....السيد غرانوفسكي

أوكرانيا ....السيد كوتشينسكي

أيرلندا ....السيد كور

بنغلاديش ....السيد أحسان

تونس ....السيد مجدوب

سنغافورة ....السيدة لي

الصين ....السيد شن غوفانغ

فرنسا ....السيد دوتريو

كولومبيا ....السيد فالديفيسو

مالي ....السيد عون

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ....السير جيرمي غرينستوك

موريشيوس ....السيد كونجول

النرويج ....السيد كولبي

الولايات المتحدة الأمريكية ....السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبريا (S/2001/1015).

01-61867 (A)
0161867

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نظرا لأن هذه الجلسة هي الجلسة الأولى لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أغتنم هذه المناسبة لأشيد، باسم المجلس، بالسيد ريتشارد راين، الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، على عمله في رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وإنني على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن التقدير العميق للسفير راين على ما أبداه من مهارات دبلوماسية فائقة في تسيير أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبريا

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣(٢٠٠١) بشأن الحالة في ليبريا (S/2001/1015)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أعلم المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي بلجيكا وسيراليون وغينيا وليبيريا يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

واسمحوا لي أن أرحب، نيابة عن المجلس، بالسيد موني ر. كابتين، وزير الشؤون الخارجية في ليبريا.

وبدعوة من الرئيسة شغل السيد موني ر. كابتين مقعدا على طاولة المجلس.

وبدعوة من الرئيسة شغل السيد دي رويت (بلجيكا)، والسيد ماتوري (سيراليون)، والسيد فال (غينيا)، المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، على توجيه دعوة إلى السيد كيشور محبوباني، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، بشأن ليبريا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد محبوباني إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، على توجيه دعوة إلى السيد إدوارد تسوي، مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد إدوراد تسوي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة (S/2001/965)، التي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملا

بالفقرة ١٣ (ب) من قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١)، بشأن ليبريا.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا، الوثيقة (S/2001/1015)، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، بشأن ليبريا، يحيل فيها تقرير لجنة الخبراء .

أود أن استرعي اهتمام أعضاء المجلس إلى الوثيقتين التاليتين: S/2001/1035، وهي رسالة من ليبريا مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و S/2001/1043 رسالة من سنغافورة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

أعطي الكلمة للسيد كيشور محبوباني، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) المتعلق بليبريا.

السيد محبوباني (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، لتخصيص الوقت لهذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن بشأن تقرير فريق الخبراء المعني بليبريا. وأتقدم بهذا الشكر بكل إخلاص لأننا كما تعلمين كان من المفترض أن نعقد هذه الجلسة في تشرين الأول/أكتوبر، ولكن نتيجة تأخيرات مختلفة نعقدها في هذا الشهر رغم جدولكم المزدحم. ويسرنا أنكم قد أتحتم لنا هذه الفرصة.

كما يسرني أن أعرِّف المجلس برئيس وأعضاء فريق الخبراء المعني بليبريا، الذي أنشأه الأمين العام عملا بالفقرة ١٩ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). وهم الذين سيتولون عرض التقرير على المجلس اليوم. رئيس الفريق هو السيد مارتين شونغون أيافور، الجالس إلى يساري، وأعضاء الفريق هم الجالسون خلفي وهم: السيد عتبو بوديان من السنغال، وهو خبير في الطيران المدني؛ والسيد جوهان باليمان من بلجيكا، وهو خبير في الأسلحة والنقل؛ والسيد هارجيت سينغ ساندو من الهند، وهو خبير من الشرطة الجنائية الدولية ''الإنتربول''؛ والسيد أليكس فيتز من المملكة المتحدة، وهو خبير في الماس.

كان المفروض أن يصدر التقرير في ٧ أيلول/سبتمبر، لإعطاء الفريق ستة أشهر كاملة للعمل. ولما كان الفريق لم ينشأ إلا في ١٥ نيسان/أبريل فقد وافق المجلس على رفع التقرير في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. غير أن صدور التقرير تأخر مرة أخرى حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر بسبب صعوبات تجهيز تقنية.

وتم النظر في هذا التقرير مع تقرير الأمين العام (S/2001/959) عن الآثار الإنسانية للجزاءات المحتمل فرضها على ليبريا، في جلستين للجنة الجزاءات، في ٢٢ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وفي يوم الجمعة، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ قدمت إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس عن نتائج هذين الاجتماعين. ويمثل التقرير المعروض علينا ستة أشهر من العمل المضني الذي قام به أعضاء الفريق الذين دعموا نتائجهم بدراسات إفرادية شاملة وأوصاف جلية للمنهجية التي اتبعوها. كما طبقوا معايير تحقق عالية في إجراء تحقيقاتهم. وقدم الفريق توصيات بشأن جميع جوانب ولايته، بما في ذلك النقل والأسلحة واستغلال الحكومة الليبرية للعائدات وقطع الأشجار وتجهيزها، والماس والسجل البحري وسجل الشركات، والحظر على السفر، والرصد المستمر لتنفيذ القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). والمجلس متفق على مواصلة نظر لجنة الجزاءات في التقرير بعد هذه الجلسة العلنية فهي التي ستدرس التوصيات بمزيد من التفصيل بطبيعة الحال.

أود في هذه المرحلة أن أتوجه بالشكر علنا مرة أخرى إلى أعضاء الفريق على الأسلوب المهني الذي نفذوا به ولايتهم. وأشيد بهم لإنجازهم هذا التقدير الواضح المفعم.

ولو أذنتم لي، سيدتي الرئيسة، فإنني أترك الكلمة لرئيس الفريق، السيد أيافور، لعرض التقرير.

السيد أيافور (تكلم بالانكليزية): اسمحي لي في البداية، سيدتي الرئيسة، بأن أهنئكم بمناسبة توليكم الرئاسة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأشكركم على هذه الفرصة الفريدة التي منحت لي بصفتي رئيس الفريق، للكلام باسم فريق الخبراء المعني بليبريا، أمام مجلس الأمن في جلسته العلنية اليوم. كما أشكر السفير كيشور محبوباني، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) المتعلق بليبريا على عرضه تقرير الفريق.

عقب اعتماد القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) في ٧ آذار/مارس ٢٠٠١ أعلن الأمين العام في ٢٣ آذار/مارس (S/2001/268) تعيين فريق خبراء تشمل ولايته فيما تشمل التحقيق في انتهاكات الحظر المشدد حديثا على الأسلحة لليبريا، والحظر على صادرات الماس الليبري والحظر على سفر كبار موظفي حكومة ليبريا وقواتها المسلحة وأزواجهم وزوجاتهم وسائر الذين يقدمون الدعم المالي والعسكري للجماعات المتمردة المسلحة؛ وجمع المعلومات عن امتثال حكومة ليبريا لطلبات طرد جميع أعضاء الجبهة الثورية المتحدة من ليبريا ووقف كل دعم مالي وعسكري للجبهة، ووقف كل الواردات المباشرة وغير المباشرة من ماس سيراليون الخام، وتجميد الموارد المالية أو الصناديق العائدة للجبهة في ليبريا وإسقاط كل الطائرات المسجلة لليبريا؛ ومواصلة التحقيق في الصلات المحتملة بين استغلال الموارد الطبيعية وسائر أشكال النشاط الاقتصادي في ليبريا وإشعال الصراع في سيراليون والبلدان المجاورة، لا سيما المناطق التي بينها تقرير فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) المتعلق بسيراليون؛ وجمع المعلومات ذات الصلة بالأنشطة غير المشروعة التي يقوم بها الأفراد المشار إليهم في تقرير فريق الخبراء المعني بسيراليون؛ وأخيرا، جمع المعلومات المتعلقة بأي انتهاكات مزعومة أخرى للقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١).

وقد طلب الفريق لدى تنفيذ ولايته معلومات محددة من البلدان المعنية عن طريق بعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة، والمعلومات تتعلق بشحنات معينة من الأسلحة، وبتحركات مشتبه فيها لطائرات مستخدمة في النقل غير المشروع للأسلحة والذخيرة، وبسائر جوانب الولاية. والتقى أعضاء الفريق في كل بلد بالسلطات الحكومية وعند الاقتضاء بالبعثات الدبلوماسية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات المعونة وشركات القطاع الخاص. كما اتصلوا بعدد من المشتبه في اشتراكهم في انتهاكات للجزاءات، وبأفراد كانت أسماؤهم قيد الاهتمام في الشهور الأخيرة بصدد الأزمة في المنطقة دون الإقليمية. وسافر الفريق بصورة مكثفة إلى البلدان التي دفعت به الأدلة إليها. وتطوعت بعض البلدان بتقديم المعلومات ودعت الفريق إلى التحقق منها. وتعاون الفريق مع السلطات في بلدان أخرى للحصول على تفاصيل عن أنشطة معينة تجري في نطاق ولايتها.

ولف قدر كبير من الغموض عدة أماكن في المنطقة دون الإقليمية، في ليبريا وغينيا وسيراليون وكوت ديفوار. وزار الفريق كل تلك المناطق كلما تيسر له ذلك. كما تلقى الفريق التعاون المفيد والمساعدة من عدة منظمات دولية، ومنها على سبيل المثال، الإنتربول، ومنظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية واستفاد تماما من خبراتها. وطبق الفريق معايير عالية في جمع الأدلة في كل نواحي تحقيقه. كما نظر، كلما تيسر له، في عرض الاتهامات على المعنيين ليتيح لهم ممارسة حق الرد عليها.

خلال التحقيق تبادل الفريق، كلما أمكن، المعلومات ذات الصلة، وتعاون مع الدول المعنية لمواصلة التحقيق الدقيق على صعيدها. وعرض الفريق على السلطات، كلما تيسر له أيضا، المعلومات التي جمعها خلال تحقيقاته ليتيح لها حق الرد، وفق المطلوب في الفقرة ٢٠ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). وتقدم عدد كبير من البلدان

بمعلومات مفيدة عن الأفراد الكامنين وراء شركات مشبوه فيها وصفقاتها المالية. وردا على ما يتردد كثيرا من مهاترات مؤداها ''أين الدليل؟ وإذا كان لديكم دليل، قدموه''، اقتفى الفريق أثر سلسلة الأحداث بأكملها وأعاد تكوينها، ابتداء من أصل الأسلحة إلى مكان وصولها، مستخدما دلائل موثقة وما أدلى به شهود عيان عن الأشخاص الذين اشتركوا في تلك الأعمال.

وفيما يتعلق بالطائرات المشتركة في توريد الأسلحة غير المشروعة في ليبريا، حصل الفريق على نسخ من عقود وقّعت عليها الأطراف المتعاقدة وطلبات وتراخيص بالطيران والهبوط وخطط الطيران وقوائم البضائع وفواتير النقل الجوي ووثائق تبين الوكالات التي تملك وتشغل الطائرات المشتركة، وسجلات الطيارين ووثائق التأمين على البضائع والطائرات المعنية.

وعند جمع هذه الأدلة، تمكّن الفريق من تحديد أهم الشبكات التي تورد إلى ليبريا وإلى الجبهة المتحدة الثورية، وأجرى تحليلا لأدوار الأطراف الفاعلة الرئيسية في هذه الشبكات، وهي الموردون ووكلاء النقل والسماسرة وموردو الوثائق المزوّرة والمنظمون في الجهة المستلمة في نهاية خط مرور الأسلحة. وتمكّن الفريق أيضا من أن يوثق طرق تمويل هذه الشحنات من الأسلحة والحسابات المصرفية التي جرى التمويل من خلالها.

في منتصف نيسان/أبريل، عندما شرع الفريق في الاضطلاع بولايته، كانت هناك أعمال قتالية ناشبة في بلدان اتحاد نهر مانو الثلاثة، وهي غينيا وسيراليون وليبريا. وبعد ستة أشهر، ظهرت إشارات واضحة على حدوث تحسُّن في الحالة. ويجري بذل جهود دبلوماسية إقليمية، نرحب بها، ترمي إلى زيادة تقدم العلاقات الثنائية بين الأعضاء الثلاثة في اتحاد نهر مانو، رغم أنه ما زال هناك صراع مشتعل في مقاطعة لوفا، ليبريا وإمكان جرّ سيراليون مرة أخرى إلى الصراع إن لم ترغب الجبهة المتحدة الثورية في التخلي عن بعض أفضل مناطق الماس. وبغية تقليص دعم المتمردين التابعين للجبهة المتحدة الثورية، الذين ما زالوا غير مستعدين للتخلي عن مصالحهم في الماس مقابل التوصل إلى اتفاق للسلام في سيراليون، ينبغي ضمان فصل ليبريا فصلا كاملا عن الجبهة المتحدة الثورية.

لقد انتشر استخدام الأطراف من غير الدول في الصراعات الناشبة في بلدان اتحاد نهر مانو. وتحصل هذه المجموعات على الأسلحة ممن يدعمون الدول ومن تجارة هذه المجموعات في الماس والذهب الغريني والكاكاو والبن ومن أعمالها العسكرية. وقد أدت أعمالها إلى زعزعة الاستقرار ويمكن أن تزعزع الاستقرار في المنطقة مرة أخرى. وتترعرع هذه المجموعات في نقطة التقاء الحدود ما بين ليبريا وغينيا وسيراليون.

وظل الفريق مدركا للحالة الإنسانية قبل وبعد فرض الجزاءات على ليبريا، وكان مدركا تماما لقلق الدول الأعضاء بهذا الشأن. وأخذ الفريق في اعتباره أيضا بالنوايا العامة لمجلس الأمن بالنسبة لتعزيز عملية السلام في سيراليون والبلدان المجاورة لها.

ويتناول هذا التقرير بتفصيل مستفيض الاستنتاجات المعنية بدور النقل في الاتجار بالأسلحة والتسجيل الاحتيالي للطائرات وديناميات تجارة الماس وسوء استعمال شهادات المستخدمين النهائيين وسوء استعمال عائدات الحكومة الليبرية المستخلصة من التجارة البحرية وقطع الأخشاب وغيرهما من أشكال الأنشطة الاقتصادية، وانتهاكات الحظر على التنقل والانتهاكات الأخرى للقرار. ورغم البيانات العامة الصادرة عن حكومة ليبريا بالتزامها بحظر الأسلحة، ما زال يحدث تدفق منتظم من الأسلحة الجديدة إلى البلد. وفي هذا الصدد، وثّق الفريق خمس دراسات تفصيلية عن حالات تعنى بهذه الانتهاكات للجزاءات.

وفضلا عن الاستنتاجات التي أشير إليها في التقرير جمع الفريق أدلة لم ترد في التقرير لأنها لم تف بمعايير الإثبات العالية التي وضعها الفريق. وفي هذه الحالات يكون من المطلوب إجراء المزيد من التحقيق لجمع أدلة لا جدال فيها لتأييد الحالة. ويتضمن ذلك حالة توريد ذخيرة لأطراف من غير الدول في المنطقة دون الإقليمية.

وتقدم الفريق في تقريره بمجموعة من التوصيات المحددة لجميع المجالات التي تناولها التقرير. وتنفيذ هذه التوصيات في الوقت المناسب سيحقق الكثير في دعم عملية السلام في المنطقة دون الإقليمية وفي المحافظة على الزخم المتبع حتى الآن.

لقد أشير سابقا إلى أن الفريق تنقّل تنقلا كبيرا وزار ٣٦ بلدا. ونتيجة لذلك، اكتسب الفريق سمعة بوصفه أكثر أفرقة الأمم المتحدة تنقلا، ومن المحتمل أن يكون أكثرها نفقة كذلك. وكان هذا التنقل ضروريا نتيجة لقرار أعضاء الفريق بالتحقق من كل تفصيل ممكن للحالات التي جرى التحقيق فيها. وفي كثير من البلدان التي ذهب إليها الفريق، أدى تشاطر المعلومات والتعاون إلى تغييرات ملموسة في سلوك شبكات الاتجار. وقد غيّرت شركات الطيران مواقع عملياتها وغيّر بعض الأفراد الرئيسيين عناوينهم أو أرقام هواتفهم وجرى وقف بعض العمليات. وهذا كان جزءا من البحث عن السلام في المنطقة، فما هو الثمن الذي يمكن أن نحدده للسلام والأمن؟

أثناء عرض الفريق أعماله على اللجنة في ١٩ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، تشاطر الفريق مع أعضاء اللجنة أكبر قدر من الأدلة. غير أن أعضاء الفريق مستعدون للإجابة على أي أسئلة أخرى و/أو إيضاحات مطلوبة إذا دعت الحاجة إلى ذلك وسمح الوقت بذلك.

أخيرا، أود أن أنوِّه بأن إعداد هذا التقرير ما كان ممكنا لولا تفاني أعضاء الفريق وشجاعتهم وتصميمهم وجَلَدهم وتحمُّلهم وتفهمهم وتعاونهم وتضحيتهم وروح التضحية والمجاملة والصداقة، وفوق كل ذلك روح الزمالة التي تحلُّوا بها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بتقديري للدعم الذي تلقيناه من الأمانة العامة للأمم المتحدة ولجنة مجلس الأمن المعنية بليبريا ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين ومسؤولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كل بلد تقريبا من البلدان التي زارها الفريق ومن الحكومات والأفراد الذين قدموا معلومات هامة ومفيدة إلى الفريق أثناء التحقيق.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد محبوباني على ملاحظاته الاستهلالية والسيد مارتين تشونغونغ أيافور، رئيس فريق الخبراء المعني بليبريا، على عرضه تقرير الفريق.

أعطي الكلمة الآن للسيد إد تسوي، المدير بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

السيد تسوي (تكلم بالانكليزية): يقدم الأمين العام في تقريره المتضمن في الوثيقة S/2001/939، بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١) تقييما أوليا للآثار الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية المحتمل أن تصيب سكان ليبريا من جراء إمكان توقيع جزاءات أخرى من جانب المجلس. ويركِّز التقرير على ثلاثة مجالات ممكنة: صناعة الأخشاب وإنتاج المطاط وتصديره وسجل السفن. والمنهجية التي استخدمناها في صياغة التقرير تضع أولا خطا أساسيا للحالات والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الجارية يجري في ضوئه تقييم الآثار المحتملة لما يمكن فرضه من جزاءات في المستقبل.

ثانيا، قمنا بجمع معلومات عن قطاعات محددة تتصل بهذه المجالات الثلاثة. وإضافة إلى التقارير المتوفرة، أجريت مقابلات مع قادة القطاعات وممثلي الحكومة ووكالات الأمم المتحدة العاملين مع هذه الصناعات، وجمعت معلومات أيضا من ملاحظات ميدانية. وأُجري تحليل لكل قطاع من هذه القطاعات فيما يتصل بالعمالة المباشرة وغير المباشرة التي تولدها الصناعة وإيرادات الحكومة.

وأود أن أقول بضع كلمات عن الحالة الراهنة في ليبريا. لقد تركت الحرب التي دارت فيما بين ١٩٨٩ و ١٩٩٦ أثرا كبيرا على الاقتصاد، وترتبت عليها نتائج مدمرة في النسيج الاجتماعي بالبلد. وتسبب الدمار الواسع الانتشار والسلب في كل من البنية الأساسية التحتية المادية في البلد وفي الأصول الاقتصادية في زيادة تفاقم الحالة الاقتصادية في ليبريا. وتعد ليبريا، في الوقت الحاضر، من أفقر البلدان النامية في العالم، بسبب انخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التي تبلغ في الوقت الحاضر ١٧٧ دولارا – أي أقل من نصف قيمتها في عام ١٩٨٠. ويعاني البلد أيضا من الافتقار إلى التنوع الاقتصادي وضعف فرص التنمية الاقتصادية المستدامة.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالحالة الإنسانية، تأثر معظم سكان البلد من جراء ارتفاع مستويات البطالة والافتقار إلى إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية من قبيل الغذاء والمياه والرعاية الصحية والتعليم. ومقاطعة لوفا، التي كانت تمثل ذات مرة سلة الخبز في البلد، تعاني أيضا من القتال أحيانا. وهذا أسفر عن أزمة إنسانية واسعة النطاق وأزمة في حقوق الإنسان ذات آثار حادة على المنطقة دون الإقليمية.

وقد تتفاقم هذه الحالة الإنسانية الهشة إذا لم تكن الجزاءات الإضافية مشفوعة بزيادة في استجابة المانحين. وحتى الآن كان دعم المانحين للنداء الموحد لعام ٢٠٠٠ مخيبا للآمال إلى حد كبير. ولم يقدم المانحون إلا ٥ في المائة فقط من قيمة النداء البالغة – ٧,٢ مليون دولار. ونغتنم هذه الفرصة لنكرر طلبنا إلى الدول الأعضاء بأن تتخذ التدابير الضرورية لتشجيع تقديم واستدامة الدعم المالي للوكالات الإنسانية العاملة في ليبريا.

وأود أن أقول كلمات قليلة عن الأثر المحتمل للجزاءات التي يمكن أن تُفرض في المستقبل على ليبريا، بداية من صناعة الأخشاب. ومن المحتمل أن يؤدي الحظر الذي يفرض على صادرات الأخشاب الليبرية إلى فقدان عدد من الوظائف قد يصل إلى ١٠ ٠٠٠ وظيفة تدفع أجورا حسنة بصورة نسبية. وكل شخص عامل يعيل عددا من الأفراد يصل إلى ٩ أشخاص في المتوسط، وبذلك تدل التقديرات على أن عدد من سيفقدون وسيلة العيش الرئيسية سيبلغ ما بين ٩٠ ٠٠٠ و ٩٥ ٠٠٠ نسمة. كما أن هبوط أجور العاملين في صناعة الأخشاب، الذي قد يصل إلى ١٠ ملايين دولار سنويا، سيؤثر سلبا على قطاعات أخرى، بما في ذلك إمدادات المجتمع المحلي للعاملين في قطاع الأخشاب والوظائف ذات الصلة بالشحن البحري ومصانع رقائق الخشب. وفضلا عن ذلك، تقدم صناعة الأخشاب الليبرية مبلغ ٧,٧ مليون دولار في شكل رسوم وضرائب وعوائد إلى الحكومة، يمثل نسبة ٩ في المائة من الميزانية الوطنية الليبرية.

وتستخدم صناعة المطاط ٢٠ ٠٠٠ شخص قد يفقدون وظائفهم، إضافة إلى عدد يتراوح ما بين ٥ ٠٠٠ و ١٠ ٠٠٠ مالك مستقل لأراضي المطاط المستأجرة الصغيرة. وبإضافة الأشخاص المُعالين لهؤلاء المُلاّك، ربما يتأثر بذلك عدد إجمالي يصل إلى ٢٢٥ ٠٠٠ نسمة بسبب القيود المفروضة على المطاط الليبري.

أما فيما يتصل بالسجل الليبري لتسجيل السفن، فإن المكتب الليبري للشؤون البحرية، وهو الهيئة المسجل لديها

١٦٠٠ سفينة تجارية، حقق دخلا للحكومة الليبرية بلغ ١٨ مليون دولار في سنة ٢٠٠٠، ويمثل هذا المبلغ ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية الليبرية. ويستخدم المكتب عددا يقل عن ١٠٠ من الليبريين، وتتم معظم أعمال التسجيل في مكاتب خارج ليبريا. ولذلك، يتوقع أن يكون الأثر المباشر على السكان الليبريين من فرض قيود محتملة على سجل السفن ضئيلا. غير أن الإيرادات سوف تتأثر بدرجة خطيرة، وهي تمثل أكبر مصدر مالي للحكومة وأكثر المصادر المالية استقرارا.

في الختام، يعتمد الاقتصاد الليبري إلى حد كبيرا على تصدير المنتجات الأولية ويتأثر بدرجة عالية بحالة عدم الاستقرار الحالية في المجالين السياسي والاقتصادي. وأي عبء إضافي يُفرض على هذا الاقتصاد الضعيف أصلا من شأنه أن يؤثر بصورة سلبية على العمالة والخدمات الاجتماعية وعائدات الحكومة، فضلا عن الآثار السلبية على البيئة المالية. وهذه العوامل الإضافية المسببة للتفاقم وآثارها من شأنها أن تؤثر بخاصة على أكثر فئات السكان الليبريين ضعفا، لأن درجة مقاومتهم وقدرتهم على التغلب على المصاعب تكاد تنفد.

فإذا رغب مجلس الأمن في فرض جزاءات إضافية، فربما يرغب أيضا في النظر في إنشاء آليات لتنظيم رصد الآثار المترتبة على تلك الجزاءات في ما يتصل بالحالتين الإنسانية والاقتصادية في ليبريا ورصد الآثار السلبية غير المقصودة التي ستؤثر على سكان ليبريا.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أهنئكِ بحرارة، سيدتي الرئيسة على توليكِ رئاسة المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أسمى آيات التقدير للسفير راين، سفير أيرلندا وفريقه، على العمل الممتاز الذي قاموا به أثناء رئاسة أيرلندا للمجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

نرحب بالسيد كابتان، وزير خارجية ليبريا، في المجلس ونقدر حضوره هذه المناقشة.

ويسرنا أن نعرب عن تقديرنا لرئيس لجنة الجزاءات المعنية بليبريا، السفير محبوباني، على عرضه الشامل جدا والتحليلي والتطلعي لتقرير فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) المعني بليبريا. ونعرب عن الشكر أيضا للسفير أيافور، رئيس الفريق، لتقديمه التقرير إلى المجلس. وشكرنا موصول أيضا لمدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لعرضه تقرير الأمين العام (S/2001/939).

يسرنا أن نرى أعضاء الفريق يشاركون في مناقشة اليوم. ونثني على الفريق لتقديمه تحليلا مفصلا موثقا وشاملا يزيد من فهمنا للشبكات والعمليات غير القانونية المعقدة المتصلة بأنشطة في مجال الأسلحة والأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تؤثر على السلام والاستقرار في غرب أفريقيا. ويعالج التقرير أيضا الجوانب الهامة لتعزيز فعالية تنفيذ جزاءات مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بأنشطة الفريق يحيط وفدي علماً مع الارتياح بتقيد الفريق بأحكام الفقرة ٢٠ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، التي تنص على إطلاع الحكومات المعنية على المعلومات ذات الصلة التي يتم جمعها في أثناء التحقيقات التي يجريها تمهيداً لاتخاذها إجراءات بعد ذلك. ونرى المبدأ المذكور أكثر طرق العمل إثماراً بالنسبة لهيئات الرصد من هذا القبيل.

ويقدم التقرير عدداً من التوصيات القيّمة الرامية إلى تعزيز فعالية التدابير التي يتخذها المجلس لإحلال السلام والاستقرار في بلدان المنطقة. ونرى أن التوصيات التي يتضمنها التقرير تشكل نقاطاً مرجعية مفيدة لمواصلة المناقشات في مجلس الأمن ولجنة الجزاءات.

وأود أن أعلق بإيجاز أيضاً على بعض تلك التوصيات التي قد توفر في رأينا أساساً طيباً لكفالة التنفيذ الفعال للجزاءات الموقعة من مجلس الأمن.

ويؤيد وفدي من حيث المبدأ التوصيات بشأن التدابير الرامية إلى منع حالات التزوير في تسجيل الطائرات، وخاصة فيما يتعلق بزيادة الدور الذي تضطلع به منظمة الطيران المدني الدولي وغيرها من سلطات الطيران المدني. كما نؤيد عدداً من التوصيات التي أصدرها الفريق بشأن الأسلحة، ولا سيما التدابير الرامية إلى كبح أنشطة الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية في اتحاد نهر مانو، التي ما فتئت تشكل عاملاً لزعزعة الاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية. كما نرى أنه قد يكون من المفيد مناقشة بعض توصيات محددة عن آلية تبادل المعلومات بشأن شراء الأسلحة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي لها دور راسخ تؤديه في هذه المنطقة. كما أن التوصيات المتعلقة بشهادات المستعمل النهائي جديرة أيضاً بالنظر المتأني، بما في ذلك دراستها ضمن صلاحية المنتديات الأخرى ذات الصلة.

ونحيط علماً بملاحظة الفريق أن الحظر على السفر كان أكثر الجزاءات فعالية وفي الوقت ذاته مصدر أكبر عدد من الشكاوى من الأفراد المتضررين من نظام الجزاءات. ونتفق مع توصية الفريق بألا تكون قائمة المحظور سفرهم جامدة وبتعديلها على الوجه الذي تقتضيه الدواعي الإنسانية. ويتطلع وفدي إلى مساهمة الفريق المفيدة في أعمال لجنة الجزاءات في هذا الصدد.

وقد قرأنا باهتمام شديد توصية الفريق بشأن تعزيز قدرة الأمم المتحدة الداخلية على رصد الامتثال للقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، مستفيدة في ذلك بالتجربة المكتسبة من آلية الرصد الأنغولية. بيد أننا نرى أن هذه التوصية يمكن توسيع نطاقها أكثر من ذلك لتنص على إقامة هيئة دائمة ضمن نطاق الأمم المتحدة، ولتكن مكتباً أو وحدة داخل الأمانة العامة، تتولى إجراء رصد شامل لنظام الجزاءات. ونرى أن إقامة هذه الآلية يمكن أن تشكل جزءاً هاماً من سياسة الجزاءات العامة ومن استراتيجية مجلس الأمن لمنع نشوب الصراعات.

وقد قام الفريق وفقاً لولايته، بالتحقيق في مجالات محددة لأنشطة ليبريا الاقتصادية والأدوار التي تؤديها في إدرار الإيرادات للأنشطة غير القانونية، انتهاكاً للجزاءات المفروضة من مجلس الأمن، وأصدر عدداً من التوصيات التي تستلزم مزيداً من الدراسة عن كثب من جانب المجلس.

وقد درسنا تقرير الأمين العام عن النتائج الإنسانية للتدابير التي يحتمل أن يستخدمها المجلس في المستقبل فيما يتعلق بليبريا، ونحيط علماً بخطورة الاستنتاجات التي تتضمنها الفقرة ٤٧ من التقرير. ونرى أنه ينبغي إيلاء النظر على سبيل الأولوية لتحليل الأمين العام والاستنتاجات التي خلص إليها لدى تناول المجلس هذه المسألة بشكل أوثق.

وسوف يشرع المجلس بعد أيام قليلة في إجراء الاستعراض الثاني لفعالية نظام الجزاءات القائم فيما يتعلق بليبريا وفقاً للمادة ١٢ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن استعداد وفدي للاشتراك في العمل المدقق والتحليل المتأني لجميع المصادر والعوامل ذات الصلة متابعةً لتوصيات هذا التقرير والتقارير الأخرى المقدمة إلى المجلس، وذلك بهدف كفالة أن يكون مسار العمل الذي يتخذه المجلس له ما يبرره تماماً ويرمي إلى المساهمة بأكثر الطرق فعالية في إعادة السلام والأمن إلى ربوع غرب أفريقيا.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر بدوري السفير رايان وفريقه على أدائهم الممتاز خلال شهر رئاستهم. كما أود أن أرحب بحضور وزير خارجية ليبريا هذا الاجتماع الهام.

وأهنئ الفريق على التقرير المفصل الجيد التوثيق الذي وضعه عن تنفيذ ليبريا لنظام الجزاءات الذي فرض منذ ستة شهور. وهذا التقرير نموذج طيب جداً للكيفية التي نريد جميعاً لأفرقة الخبراء أن تؤدي مهامها: وذلك بإجراء جمع مستقل للوقائع، وتقييم الأنشطة على أرض الواقع، وتقديم توصيات عملية عن الكيفية التي يمكن بها زيادة فعالية نظم الجزاءات، أو ربما تعزيز هذه النظم.

والجانب الإيجابي في التقرير المعروض علينا واضح. وهو أن الجزاءات قد أحدثت أثراً بالفعل. فمنذ ستة أشهر كانت أعمال القتال النشط جارية في بلدان نهر مانو الثلاثة جميعاً. أما اليوم فثمة علامات بارزة على حدوث تحسن في المنطقة على حد قول الفريق. وقد عقدت اجتماعات للمصالحة بين المسؤولين في البلدان الثلاثة والأعمال التحضيرية جارية على قدم وساق لعقد اجتماع قمة بين رؤساء غينيا وسيراليون وليبريا. وفي سيراليون، تُجري الجبهة المتحدة الثورية حواراً مع الحكومة، وثمة خطط لعقد انتخابات في العام القادم، كما أن القوة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون عاكفة على بسط سيطرتها على البلد بأكمله. وهذه بالفعل تطورات جديرة بالترحيب ينبغي أخذها بعين الاعتبار حين ننظر في متابعة تقرير الفريق.

بيد أني أظن أن الجميع يدركون أن الحالة في سيراليون ما زالت متفجرة. وقد ينجرف البلد مرة ثانية إلى التورط في صراع. فلا تزال الجماعات المسلحة غير الحكومية العديدة في المنطقة، وخاصة عند التقاء حدود غينيا وسيراليون وليبريا، تحصل على الأسلحة من مصادر مختلفة. ومن بين هذه الجماعات، ما زالت الجبهة المتحدة الثورية تتمتع بطرق الوصول للمناجم الغنية بالماس. ويمكن للأعمال التي تقوم بها كل من الجبهة والجماعات الأخرى العاملة في هذه المناطق الحدودية أن تزعزع استقرار المنطقة بسهولة من جديد.

ولهذا السبب يبدو من الصواب أن يوصي الفريق في تقريره باستمرار الجزاءات المفروضة على الأسلحة والماس. ويجب أن يستوثق المجلس من امتثال ليبريا للطلبات الرئيسية الواردة في القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) قبل رفع نظام الجزاءات. ومن دواعي الأسف أن الأمر حتى الآن ليس كذلك. وبالرغم من أن الحظر على الماس مؤثرا فيما يبدو ، فإن ليبريا تحتفظ بعلاقتها مع الجبهة، وما زال مقاتلو الجبهة نشطين في ليبريا، ولا تزال الأسلحة الجديدة تتدفق بانتظام إلى داخل البلد. وتكمن في هذا الاستخفاف بالجزاءات إمكانية تجدد عدم استقرار بلدان نهر مانو.

وترى النرويج في هذا السياق أن توصيات الفريق بتوسيع نطاق نظام الجزاءات ليشمل بعض المجالات الأخرى المدرة للدخل جديرة بدراسة أوثق من جانب المجلس. وهذا ينسحب، مثلا، على صناعة الأخشاب التي تشكِّل أحد مصادر إيرادات الحكومة، وتشكِّل، بكل أسف، مصدر إيرادات لخرق الجزاءات، وتوسيع نطاق الجزاءات الآن أو في مرحلة لاحقة لتشمل هذه المصادر لدخل النظام الليبري ربما يسد الثغرات التي ما زالت موجودة بشكل واضح.

ومع ذلك، علينا أن نبذل كل جهد ممكن حتى نكفل ألا تتسبب الجزاءات الحالية والجزاءات التي يحتمل تمديدها في جلب مزيد من المصاعب والمعاناة للسكان المدنيين الليبريين. والحكومة النرويجية تهتم، في المقام الأول، بتقليل النتائج الإنسانية السلبية للجزاءات قدر المستطاع، وكما فهمنا من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن الجزاءات الحالية لم يكن لها حتى الآن أثر إنساني سلبي مباشر على السكان الليبريين، عدا ما يعانونه أصلا من الظروف الصعبة السائدة في البلد. وعلينا أن نبذل كل ما في وسعنا لتجنب فرض أعباء جديدة على السكان. لقد كانت الجزاءات حتى الآن تستهدف قدرة النظام الليبري على مساعدة الحرب الأهلية في سيراليون وإطالة أمدها، من

خلال دعمها للجبهة المتحدة الثورية. وهذا أيضا أمر ينبغي أن نركّز عليه أثناء مداولاتنا الجديدة بشأن هذه المسألة، بينما نولي الانتباه للنتائج الإنسانية التي يحتمل أن تترتب على الجزاءات.

واسمحوا لي أن أضيف أيضا أن النرويج تؤيد تأييدا كاملا تجديد ولاية فريق الخبراء لفترتين أخريين في عام ٢٠٠٢. وكما ذكرت في مستهل كلمتي، فإن الفريق ما برح يعمل بالأسلوب الذي نتوقعه من فريق للخبراء. وبالتالي فإن بعثاته لتقييم الوضع في المنطقة يجب أن تستمر في السنة المقبلة حتى نتمكن من مواصلة رصدنا الامتثال للجزاءات.

ولديّ سؤال أود أن أوجّهه إلى الفريق. لقد جاء في الصحف مؤخرا ما يفيد باحتمال وجود صلات بين الماس الخام وبين بن لادن وشبكته. فهل بإمكان الفريق أن يعلّق على هذه المعلومة؟ وهل حصل الفريق على أية معلومات تشير إلى ذلك الاتجاه؟

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أولا وقبل كل شيء، أرحب برئاستكِ لنا، سيدتي. ونحن مقتنعون بأن قيادتك، أسوة بقيادة الرؤساء السابقين، ستكون غاية في النجاح. وأرحب أيضا بوزير خارجية ليبريا.

ونشكر السفير محبوباني، ممثل سنغافورة، على عرضه تقرير الفريق، وعلى المعلومات المفصّلة التي قُدمت لنا في اجتماع يوم الجمعة. ونعرب عن تقديرنا لأعضاء فريق الخبراء الذي يرأسه السيد مارتين تشونغونغ أيافور، على التقرير الوافي والتفصيلي المتعلق بتنفيذ الجزاءات المنصوص عليها في القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١).

وأود أيضا أن أشكر السيد تسوي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطته الإعلامية.

إن جودة المعلومات المقدمة والتقارير الإضافية التي أعدها الأمين العام، سمحت لأعضاء المجلس، وبتعاون الوفود الأخرى التي تتكلم اليوم، بإجراء تقييم متوازن لتلك التدابير. وعلينا دائما أن نضع نصب أعيننا أن الهدف من الجزاءات المفروضة على حكومة ليبريا بسبب علاقتها بمتمردي الجبهة المتحدة الثورية، هو تعزيز السلام في سيراليون وفي منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

وفي معرض تقييمنا لفعالية التدابير الموقَّعة على حكومة ليبريا، تعتقد كولومبيا أنه يتعين تركيز الاهتمام، أساسا، على الجوانب الأربعة التالية.

أولا، يجب أن تكون التدابير موجهة نحو الهدف ومحسوبة بدقة. فمن الواضح أننا لا نقصد توجيهها ضد شعب ليبريا الذي يعاني بالفعل من آثار الفقر المنهكة.

ثانيا، فيما يتعلق بموقف حكومة ليبريا، يشير تقرير الفريق إلى أن تلك الحكومة استجابت لبعض الإجراءات الإيجابية، وبعض الإجراءات غير المشجعة. وهكذا ثبت أن فعالية التدابير كانت جزئية، وواجبنا هو أن نعدِّلها وفقا لذلك.

ثالثا، نحتاج إلى تعاون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الذي يرى فريق الخبراء أنه مفتقد فيما يتعلق بالامتثال للجزاءات. وعليه، فمن الضروري أن يكون سلوك الدول الأعضاء متفقا مع متطلبات الأمم المتحدة.

رابعا، يجب أن يخضع نظام الجزاءات لرصد فعال. وهذا يمكن أن تتولاه لجنة الجزاءات من خلال تمديد ولاية فريق الخبراء، أو من خلال آليات مشتركة أخرى يُنظر فيها.

وفي ضوء ملاحظات فريق الخبراء، نرى أن التدابير كانت ناجحة جزئيا، حيث إن المناخ السائد في سيراليون مؤات لتحقيق المصالحة السياسية تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة، في الوقت الذي أمكن فيه تحييد الغارات التي كانت

تشنها جماعات المتمردين على طول الحدود الغينية في بداية العام.

ومع ذلك، نلاحظ أن انتهاكات حظر الأسلحة ما زالت مستمرة. وفي هذا الصدد، وقبل النظر في فرض جزاءات إضافية على ليبريا، نرى من المستصوب أن نطالب بالامتثال للتوصيات الواردة في البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ٣١ آب/أغسطس بشأن الأسلحة الصغيرة، والذي يطالب البلدان المصدرة للسلاح بممارسة أعلى درجات المسؤولية في معاملاتها الدولية، حتى تتجنب الممارسات التي من شأنها انتهاك الحظر وتسهيل تسريب الأسلحة إلى مناطق الصراع.

وبالتالي، يلزم مضاعفة اليقظة إزاء الوساطات في مبيعات الأسلحة وفي التعاقد على طائرات تيسر الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. ذلك أن سلبية بعض البلدان المصدرة للسلاح وعدم تعاونها لا يفيدان سوى مهربي الأسلحة، كما أنهما يجعلان من المستحيل على المجلس أن يحصل على نتائج مُرضية.

وفضلا عن ذلك، فإننا نؤيد توصية فريق الخبراء بشأن ضرورة تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بغية توسيع وتعزيز الحظر الاختياري الإقليمي لواردات المنطقة من السلاح، بما في ذلك تعزيز تبادل المعلومات فيما بين الأعضاء. إننا نواجه حالة من الصراع وعدم الاستقرار السياسي، حالة يلزم فيها الأخذ بنهج إقليمي لدعم إجراءات المجلس، ليس فقط فيما يتعلق بحظر الأسلحة، وإنما أيضا بالنسبة للعمليات التي تجري في المطارات، واستيراد وتصدير الماس، وقيود السفر المفروضة على بعض كبار المسؤولين في حكومة ليبريا. ونهنئ بلدان اتحاد نهر مانو الثلاثة على الخطوات التي اتخذتها لاستعادة الثقة والتعاون السياسي فيما بينها.

ومن الضروري، إذَن، العمل على منع الأسلحة التي يجري تداولها بحرية في الأسواق غير المشروعة في العالم من المتسبب في سقوط مزيد من الضحايا في سيراليون وليبريا وفي منطقة غرب أفريقيا بأسرها. وسيتعين على المجلس أن يشجع تحسين الحوار مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ليكفل الاستمرار في تلبية احتياجات السكان، عندما تتناقص مساهمات المنظمات الخاصة. فمما يثير قلقنا أن دعاية المسؤولين الليبريين ستنجح في إقناع الشعب بأن البؤس الاجتماعي والاقتصادي الذي يرجع إلى سوء إدارتهم للبلد وسوء تنظيمهم المؤسسي، كان سببه الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نؤيد تعزيز مكتب الأمم المتحدة المعني بليبريا في مونروفيا.

وأخيرا، ينبغي لنا أن نتأكد من أن التدابير التي اعتمدها المجلس بالفعل ستظل تحظى بالاحترام من أعضاء الأمم المتحدة، والشركات، والأفراد. وما دام ليس لدينا آليات أخرى للرصد، فإن وفد بلادي يدعم تمديد ولاية فريق الخبراء على النحو الوارد في القسم الأخير من التقرير. إن علينا التزام بأن نكفل تحقيق السلام لشعب غرب أفريقيا، وينبغي لنا ألا نتقاعس في تنفيذ ذلك الالتزام.

السيد عون (مالي) (تكلم بالفرنسية): يعرب وفد مالي عن امتنانه لكِ، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة العلنية بشأن تقرير فريق الخبراء المعني بليبريا. ونرحب بمشاركة السيد كابتان وزير الشؤون الخارجية لليبريا في هذه المناقشة.

ونود أيضا أن نشكر السفير كيشوري محبوباني، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) المتعلق بليبريا على عرضه لذلك التقرير. كما نود أن نشكر من خلاله أعضاء فريق الخبراء على العمل الهام الذي أنجزوه. ونود كذلك أن نشكر السيد إدوارد تسوي من مكتب

تنسيق الشؤون الإنسانية على تولّيه عرض تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

لقد درسنا بعناية تقرير فريق الخبراء، وأود أن أعرض ثلاث مجموعات من الملاحظات.

أولا، أود أن أؤكد أن مالي - شأنها شأن الأعضاء الآخرين في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - تعلق أهمية خاصة على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١).

إن موقفنا - الذي يستند بوضوح في جملة أمور إلى التزام واضح من الدول الأعضاء في تلك الجماعة بالنهوض بالسلام والأمن في تلك المنطقة دون الإقليمية - قد تُرجم إلى إجراءات ملموسة. ووفقا لتعهدنا بأن نحث ليبريا على تغيير سلوكها على الصعيد الإقليمي، أوفدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعثتين من مجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة إلى ليبريا - بالإضافة إلى زيارة قام بها أمينها التنفيذي - بغية التأكد من أن التدابير التي اتخذتها السلطات الليبرية تلبي متطلبات المجتمع الدولي.

وقد صدرت توصيات عقب كل زيارة من هاتين البعثتين، مثل التوصية الخاصة بإنشاء آلية لرصد تنفيذ الجزاءات. وفي رأي وفد بلادي أن تلك الآلية كان من الممكن أن تكون مفيدة جدا لفريق الخبراء في تحرياته. ونود في هذا الصدد أن نستمع إلى آراء هذا الفريق حول مدى الفائدة التي يمكن أن تتحقق من وجود تلك الآلية.

ثانيا، أود أن أعلّق على الحالة الإنسانية في ليبريا، إن تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر يناقش باستفاضة تلك الحالة الإنسانية، التي تبعث حقا على القلق، بل وتثير الفزع. لقد أدت الحرب الأهلية المروعة التي استمرت ثمانية أعوام إلى استنفاد خيرات البلاد، وتدمير هياكلها الأساسية الاقتصادية، وكان لها أثر مدمِّر على القطاعات الضعيفة من سكان ليبريا. وهنا نتساءل عمَّا إذا كانت الجزاءات التي فرضت بموجب القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) قد ساهمت في تفاقم هذه الحالة، ضمن جملة أمور من بينها انخفاض المساعدة الدولية، وعدم تحقيق أي نمو، واستمرار القتال في مقاطعة لوفا.

وأيًّا كان الأمر، فإن تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ يوجِّه النظر إلى ما يمكن أن تحدثه الجزاءات الإضافية من أثر على ليبريا في نهاية المطاف، وخصوصا على أضعف قطاعات سكانها. والواقع، أن تعزيز النظام الحالي للجزاءات من خلال فرض جزاءات على صناعة الأخشاب الليبرية ، أو قطاع المطاط، أو سجل السفن والشركات البحرية يمكن، في رأي الأمين العام، أن تكون له آثار سلبية على العمالة، والخدمات الاجتماعية، وإيرادات الدولة.

وعلى ذلك يكون من الضروري للحفاظ على مصداقية نظام الجزاءات ولتحقيق الأهداف التي يتوخاها، أن نقوم - كما يقترح الأمين العام ويتصوْر - بإنشاء آلية تضطلع بصفة دورية بتقييم ما لهذه الجزاءات من أثر على الحالة الإنسانية والاقتصادية في ليبريا.

ومن الضروري أيضا - كما توصي بذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - أن يُستأنف تقديم المساعدة الدولية إلى ليبريا. ومن هذا المنطلق، نحن نؤيد تمام التأييد المقترح الداعي إلى إجراء حوار بنَّاء مع الصناديق والبرامج ذات الصلة، ونشجع مجلس الأمن على المحافظة على تعهده تجاه ليبريا وشعبها.

كما نأمل أن يقدم المجتمع الدولي دعمه الكامل من أجل تعزيز قدرات المنظمات المعنية بتقديم المعونات، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

ثالثا، أود أن أشدد على ضرورة إيلاء الأهمية الواجبة إلى التطورات الإيجابية التي حدثت في منطقة اتحاد أقطار نهر مانو.

وكما يشير تقرير فريق الخبراء، تبذل حاليا جهود دبلوماسية مشجعة على الصعيد الإقليمي لتحسين العلاقات الثنائية فيما بين الدول الثلاثة الأعضاء في ذلك الاتحاد.

وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلادي بالجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الليبرية مؤخرا لتحسين علاقاتها مع غينيا وسيراليون. وأملنا أن تنفذ القرارات والتوصيات التي تنبثق عن الاجتماعات الوزارية اللاحقة، مما يساعد في استعادة الثقة والاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية.

ومن هذا المنطلق، يكون من الضروري أيضا مواصلة العمل على إيجاد شراكة حقيقية بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس الأمن، مما يُعزز النهج الإقليمي لتسوية الصراعات، حيث نرى أن الجزاءات وحدها لا يمكن أن تستعيد السلام في غرب أفريقيا، أو حتى في أي مكان آخر. وعلاوة على ذلك، فإن الجزاءات ليست هي الوسيلة الوحيدة المتاحة، كما أنها ليست بالضرورة أفضل حل متاح لنا.

ومن المؤكد تماما أن القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) كان له أثر إيجابي. ويتعيَّن على مجلس الأمن أن ينظر الآن بعناية في استنتاجات وتوصيات فريق الخبراء. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن هذا الفريق قد درس صناعة الماس في ليبريا، ودعا ليبريا إلى إنشاء نظام موثوق به وشفاف لإصدار شهادات المنشأ - ونحن نؤيد تلك التوصية نظرا لأنها ستسهل لمجلس الأمن النظر في إمكانية تعليق الحظر على الماس بصفة مؤقتة، كما أنها ستخفف الصعوبات التي يعانيها الحرفيون المشتغلون بتعدين الماس، والسماسرة والتجار. ونحن نشجع شركاء ليبريا الثنائيين ومتعددي الأطراف على تقديم المساعدة التقنية والمالية اللازمة لتنفيذ مثل هذا النظام.

وفيما يتعلق بالحظر على السفر، ما فتئ وفد بلادي يدعو دائما إلى الاستجابة السريعة للطلبات التي تقدم إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١).

وبالنسبة للتوصية المتعلقة باستمرار رصد الامتثال للقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، فإن وفد بلادي سيكون ممتنا لو أن فريق الخبراء أمكنه زيادة توضيح الكيفية التي ستعمل بها الآلية المقترحة في الفقرة ٦٦ من تقرير الخبراء مع لجنة الجزاءات الخاصة بليبريا.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أنضم إلى زملائي في تهنئتكم، سيدتي، على توليكم رئاسة المجلس، وفي شكر سلفكم، ممثل أيرلندا، على الطريقة الناجحة التي قاد بها أعمال المجلس في الشهر الماضي. ويود وفدي أيضا أن ينوه بحضور معالي وزير خارجية ليبريا، السيد روني ر. كابتان، الذي نعرب عن ترحيبنا الحار به.

أود أيضا أن أشكر السفير محبوباني، رئيس لجنة الجزاءات المعنية بليبريا، على عرضه تقرير فريق الخبراء المعني بليبريا (S/2001/1015، المرفق) وعلى ملاحظاته الوثيقة الصلة للغاية بالموضوع. واسمحوا لي أيضا أن أرحب بأعضاء فريق الخبراء وأن أهنئهم على التقرير الواضح المفصل الدقيق الذي قدموه وفقا للولاية التي منحت لهم بموجب الفقرة ١٩ القسم باء من قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١). وأشكر كذلك السيد إد تسوي ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على تقريره.

إن تقرير فريق الخبراء يسترعي انتباه المجلس إلى مزيج من الأخبار الحسنة والسيئة من ليبريا. فالأخبار الحسنة هي أن حكومة ليبريا اتخذت بعض التدابير الإيجابية لتنفيذ مطالب قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١). إذ أوقفت كل الطائرات المسجلة في ليبريا، وإن سلطات الطيران المدني في ليبريا تواصل جهودها للتعرف على الطائرات المسجلة في ليبريا وحصر أماكنها. وتجري التحريات لتحديد الأبعاد الكاملة لمشكلة التسجيلات المزورة قبل فتح قائمة جديدة للتسجيل. ونلاحظ أيضا أنه منذ أيار/مايو هذه

السنة، عندما فرض حظر على الماس الليبري، لم يكن هناك تصدير رسمي للماس من ليبريا؛ وقد أكدت ذلك إحصائيات المصرف المركزي. وأعربت حكومة ليبريا أيضا عن استعدادها إنشاء نظام لإصدار الشهادات لتصدير الماس مقبول عالميا وشفاف، ونحن نرحب بذلك. وفيما يتعلق بحظر السفر، الذي يعتبره الفريق أكثر الجزاءات فعالية، يبدو أنه يعمل بصورة جيدة تماما. وإننا نشجع حكومة ليبريا على مواصلة هذه الجهود وعلى الامتثال الدقيق للتدابير الأخرى التي فرضها قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١).

وإذا ما انتقلنا إلى الأخبار السيئة، فإن وفدي، بل إنني واثق من أن مجلس الأمن بأجمعه، لا يزالان يشعران بقلق بالغ إزاء استمرار العلاقة بين حكومة ليبريا والجبهة المتحدة الثورية في سيراليون. وعلى الرغم من تأكيدات حكومة ليبريا بأنها قطعت كل العلاقات مع الجبهة المتحدة، فإن فريق الخبراء يقول بأن هذه ليست هي الحقيقة. فوحدات الجبهة المتحدة متورطة في القتال المستمر في مقاطعة لوفا في ليبريا، وسام بوكاري، قائد الجبهة المتحدة البارز، يتنقل بحرية في ليبريا.

إن حكومة ليبريا يمكنها وينبغي لها الاضطلاع بدور أكثر حسما في تخليص منطقة غرب أفريقيا برمتها من أنشطة التمرد.

وتقف ليبريا اليوم بين أفقر بلدان العالم. إذ يعيش ٨٠ في المائة من سكانها في فقر مدقع بأقل من دولار واحد للفرد في اليوم. والتخلف الإنمائي والحرب والعجز عن استعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي في فترة ما بعد الحرب عوامل تركت ليبريا في قاع مؤشر التنمية البشرية: فهي في الواقع تحتل المرتبة الـ ١٧٤ من مجموع ١٧٥ بلدا. ونظرا لتلك الحالة، نلاحظ مع القلق أن الموارد الطبيعية لليبريا لا تزال تُنهب لتوفير الراحة والرفاهية للنخبة. وقد ذهبت نسبة ٣٤ في المائة من مخصصات الميزانية في إطار ميزانية ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ إلى الالتزامات الخاصة بحكومة ليبريا. واستُخدمت معظم تلك الأموال للإنفاق الدفاعي بذريعة الحرب في مقاطعة لوفا. ومن المهم بالنسبة لحكومة ليبريا، بالإضافة إلى التدابير التي تتخذها لتنفيذ القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، أن تتمسك أيضا بمبدأي الخضوع للمحاسبة والحكم الرشيد. ونحن نرى أن الامتثال لتلك المبادئ من شأنه أن يكسب الدعم العالمي لمساعدة ليبريا على مواجهة مصاعبها الاقتصادية.

لقد كشف فريق الخبراء بطريقة لبقة وواضحة كيف أنه على الرغم من فرض حظر عام وكامل على جميع عمليات توريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبريا، لا يزال التدفق المنتظم للأسلحة الجديدة إلى داخل ليبريا مستمرا. ومما ضاعف من سوء الحالة الصلة التي ثبتت بين المخالفات المتعلقة بالطائرات المسجلة في ليبريا وانتهاكات حظر توريد الأسلحة. وقد أثبت الفريق أن في معظم حالات تهريب الأسلحة كان النقل الجوي عنصرا حاسما، وفي جميع الحالات كانت الطائرات التي استخدمت، بطريقة أو بأخرى، موضوعا لتزوير الوثائق، أو تزوير خطط الطيران أو مخالفات متعلقة بتسجيل الطائرات.

ثمة جانب خطير آخر يتصل بانتهاكات حظر الأسلحة هو ممارسة استخدام عملاء سريين في تسديد أثمان الأسلحة المشتراة. وقد كشف التقرير عن شركات للأخشاب وكذلك عن أفراد وعن تورطهم في ترتيب عمليات التسديد لشحنات الأسلحة إلى ليبريا. وفي دراسة العديد من الحالات، يوضح الفريق بالكثير من التفصيل كيف أن شهادات مستعملي الأسلحة في النهاية مزورة من قبل شبكات من الوسطاء لتوريد الأسلحة. وهذه الحقائق تسبب بالفعل بعض القلق. وتذكرنا هذه الحالة بالحاجة الماسة إلى أن تنفذ جميع الدول تنفيذا كاملا برنامج العمل

المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه، الذي عقد في تموز/يوليه من هذه السنة. وإننا نرحب بتوصية فريق الخبراء بأن يوسع الوقف الاختياري المفروض على الأسلحة الصغيرة الذي أعلنته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ليشمل إقامة آلية لتبادل المعلومات بالنسبة لجميع أنواع الأسلحة التي تشتريها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية.

ومن سوء الحظ البالغ أنه بينما تُظهِر ليبريا إمكانيات ضعيفة للتنمية الاقتصادية المستدامة، تستغل قيادة البلد السبل للثراء الشخصي. إذ ظل عائد إنتاج الأخشاب يستخدم أيضا لانتهاك الجزاءات؛ وقد وُصِف ذلك بوضوح في التقرير. إننا نرحب بتوصيات الفريق بشأن الأمر بإعداد تقرير مفصل مستقل عن عائد امتيازات الأخشاب للفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٢.

ويسرنا أن نعلم أن حظر السفر قد نجح في إحداث مفعوله بشكل عام. ولكننا، لا يزال يساورنا القلق، إزاء العديد من انتهاكات حظر السفر، ونحث بلدان المنطقة على التنفيذ الكامل لأحكام القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) في ذلك الصدد. ويؤيد وفدي توصيات الفريق بأن قائمة حظر السفر ليست محفورة على حجر وأن من المطلوب تحديثها بانتظام.

وقدم فريق الخبراء عددا من التوصيات القيمة والبناءة. وهذه التوصيات حسنة النية وتهدف إلى مساعدة ليبريا على النهوض من الحرمان الاقتصادي الذي تجد نفسها فيه. ومما له أهمية بالغة أن تضطلع جميع الأطراف المعنية بالجهود اللازمة لتنفيذ تلك التوصيات حتى يمكن للسلام أن يعود إلى المنطقة.

لقد مرت ثمانية شهور منذ اعتمدنا القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، ومرت ستة شهور منذ أن وضعت الجزاءات موضع التنفيذ. ومن المهم في هذه المرحلة أن يُقيِّم مجلس الأمن نجاح جزاءاته أو عدم نجاحها فيما يتعلق بليبريا وبالسلم والاستقرار في منطقة غرب أفريقيا. وعلى الرغم من أن الجزاءات نجحت عموما وبدأت تتمخض عن النتائج المطلوبة، فإنه يبدو أن ضررا جانبيا وأذى قد لحق بالسكان الليبريين، الذين كانوا يعيشون حتى قبل فرض الجزاءات في ظروف قاسية. وبالتالي فإن من الضروري أن يلقي المجلس نظرة جديدة على أكثر الطرق فعالية وأقلها ضررا لتطبيق الجزاءات بروح عملية بون - برلين - إنترلاكن. وأي تدبير جديد يتخذه المجلس ينبغي أن يُصمّم بحيث يستهدف الصفوة الليبرية دون غيرها، وأن يكون له جدول زمني محدد بوضوح وأن يجنب السكان المدنيين الليبريين أي مشقة إضافية. ونعتقد أيضا بأن من المهم أن ينظر المجلس بعناية في مسارات بديلة من شأنها أن تؤدي إلى حل سياسي للمشاكل في المنطقة. وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه ومساعدته إلى سكان ليبريا. وتبشر التطورات السياسية الأخيرة في اتحاد نهر مانو بالخير للمنطقة. ونحن نرحب بجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتحسين العلاقات بين حكومة ليبريا وجيرانها، وكذلك لاستعادة الثقة والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. ونتطلع إلى مؤتمر القمة الإقليمي لزعماء بلدان نهر مانو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ونأمل أن يسفر الاجتماع عن نتائج تؤثر إيجابيا على المنطقة وشعوبها.

قبل أن أختتم كلمتي أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى حقيقة أنه، تحت العنوان الفرعي "الماس"، في الجزء الثالث من التقرير، جاء أن ليونيد مينين، وهو رجل أعمال له علاقات وثيقة مع الرئيس تشارلز تايلور، كان في حوزته وقت اعتقاله في إيطاليا في آب/أغسطس ٢٠٠٠ وثائق تابعة لشركة ماس في موريشيوس اسمها "بلاك ستيلا دايموندز" ورسائل تظهر محاولات قام بها مينين لإنشاء سلسلة لتصدير الماس من غرب أفريقيا، مرورا بمصنع لصقل الماس

في موريشيوس، إلى روسيا والصين. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى أن رئيس فريق الخبراء أرسل رسالة إلى بعثتي بتاريخ ١١ أيار/مايو يطلب معلومات حول استيراد وتصدير الماس من موريشيوس وشركة ''بلاك ستيلا دايموندز''. ولقد زودتُ الرئيس بكل المعلومات التي طلبها وأخطرته بأن كل واردات الماس قد تم تنفيذها من خلال قنوات قانونية وأن شركة ''بلاك ستيلا دايموندز المحدودة''، وفقا للسجلات المتوفرة، لم تشارك في استيراد أو تصدير أي ماس. كما أعربت عن الاستعداد لتقديم أية معلومات إضافية إلى الفريق.

السيد أحسان (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أرحب بكم في الرئاسة لهذا الشهر. ونود أن نشكر السفير ريتشارد راين وفريقه القدير جدا على العمل الممتاز في الرئاسة الشهر الماضي. ونود أن نشيد بوجود وزير خارجية ليبريا في هذه الجلسة الهامة. كما يشيد وفد بنغلاديش بالسفير محبوباني على إحاطته الإعلامية التفصيلية لمجلس الأمن يوم الجمعة، وأيضا على ملاحظاته الاستهلالية اليوم. ونشكر فريق الخبراء على التقرير التفصيلي الحافل بالمعلومات، والسفير أيافور، عضو الفريق، على العرض الذي قدمه اليوم. إننا نقدر جهودهم للحفاظ على هذا المستوى الرفيع من العمل. كما أن السيد إد تسوي، الموظف بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قدم تقريرا مفيدا جدا عن الحالة الإنسانية في ليبريا، ونشكره على ذلك.

إن الجزاءات على ليبريا بدأت تسفر عن النتائج المقصودة في دفع عجلة السلام في سيراليون. ونحن نرى أن تركيز مجلس الأمن على ليبريا مفيد في إدامة الزخم نحو تحقيق السلم في سيراليون والمنطقة. وسنواصل دعمنا للتدابير التي يتخذها المجلس لتحقيق ذلك الهدف. ولا نقبل أي شيء أقل من الامتثال الكامل للقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١).

ونتفق على أن جميع التوصيات الواردة في التقرير تستحق من مجلس الأمن أن ينظر فيها بعناية. ولذلك، فقد يكون من المفيد أن تنظر لجنة ليبريا بتعمق في هذه التوصيات عقب نقاش اليوم المفتوح.

يثبت عمل فريق الخبراء فعالية الاستمرار في رصد الحالة عن آليات مستقلة يعول عليها. ونؤيد التوصية بتمديد قصير لولاية فريق الخبراء من نيسان/أبريل القادم حتى أيار/مايو.

وفيما يخص التوصيات المحددة بشأن القضايا المختلفة، اسمحوا لي أن أذكر بإيجاز أربع نقاط.

أولا، لسنا واثقين تماما مما إذا كان توسيع نطاق حظر الأسلحة ليشمل بلدان اتحاد نهر مانو الثلاثة سيفضي إلى النتيجة المرجوة التي يسعى إليها المجلس. إننا نقدر التوصيات المتعلقة باستحداث نموذج موحد لشهادة المستخدم النهائي يعالج جانب الطلب من المشكلة. غير أننا لاحظنا نقص الاهتمام في التقرير بالحاجة إلى وجود أطر تنظيمية موجهة نحو البلدان المنتجة والمصدرة للأسلحة، والتي تبحث أيضا في جانب العرض من المشكلة.

ثانيا، فيما يخص الطيران المدني، توجد توصيات مفيدة في التقرير. ولكن في غياب نظام فعال للمراقبة الجوية في المنطقة ورادار أساسي، أو حتى ثانوي، يبقى الكثير من المجال الجوي لغرب أفريقيا غير مرصود. وتستطيع الطائرات أن تدخل وتخرج بسهولة ودون أن يتم الكشف عنها. ويمكننا أن نغلق الشركات العاملة في الاتجار بالأسلحة في وقت معين، ولقد تم تقديم توصيات بهذا الشأن. لكن المتاجرين يمكنهم ببساطة أن يفتحوا شركات شكلية جديدة يعودون بها إلى ممارسة أعمالهم. يجب أن نجد طرقاً لمساعدة بلدان المنطقة على إنشاء نظام فعال للمراقبة الجوية لرصد مجالها الجوي حتى لا يتم تقويض الجزاءات.

ثالثا، إننا ننظر بعناية في التوصيات الخاصة بالأخشاب والتسجيل البحري. ولقد لاحظنا أن الفريق اجتهد كثيراً حتى يخرج بتوصيات تتجنب الإضرار بالاقتصاد الليبري على المدى البعيد، وهو ما نعتقد أن المجلس لا يريده أيضا. يجب أن يواصل المجلس ولجنة ليبريا النظر بعناية في هذا الموضوع.

أخيراً، أود أن أذكر نقطة أكثر عموماً بشأن تأثير الجزاءات على السكان الليبريين. لقد وردت إلينا إحصائيات مختلفة تتعلق بخطورة هذا التأثير. وإذا وضعنا جانباً مسألة صدق الإحصائيات، فمن الواضح أن الجزاءات سيكون لها تأثير إنساني. وينبغي للمجلس لا أن يواصل رصد تأثير الجزاءات على ليبريا فحسب، بل يجب أيضا أن يخرج بطرق لتخفيف معاناة السكان الليبريين. فبدون ذلك سيخسر المجلس المعركة الدعائية على أرض الواقع وسيبدو أيضا في القريب العاجل، وكأنه يؤذي الأبرياء بدلاً من الذين تستهدفهم الجزاءات. وإذا ساءت الحالة الإنسانية فمن شأنها بالطبع أن تقوض الدعم الدولي للجزاءات. ولقد رأينا بالفعل تراجع المساعدة الإنسانية إلى ليبريا في الشهور الماضية. ومن المهم أن يتم فصل المساعدة الإنسانية عن الجزاءات، ونحن ندعو جميع المانحين إلى تقديم المساعدة للشعب الليبري وتخفيف معاناته.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود الإشادة بالعمل المحترف والممتاز جداً الذي أنجزه فريق الخبراء برئاسة السيد مارتن أيافور. ولقد ذكر السفير محبوباني منذ بضعة أيام تكلفة عملية الفريق، التي نعتقد بأنها مبررة تماماً بالنظر إلى التقرير الجوهري جداً الذي تم تقديمه إلى مجلس الأمن. ومن المؤكد أننا قد نواصل في المستقبل التذكير بالاقتراح الفرنسي الداعي إلى إنشاء آلية لمراقبة جميع الجزاءات، بهدف ضمان التنسيق السليم بينها.

كذلك أود أن أشكر السيد تسوي على تقريره الممتاز بشأن التأثير الإنساني لأية جزاءات إضافية على ليبريا، وأرحب بوزير الخارجية الليبري، السيد كابتان.

مع عرض التقريرين علينا اليوم، يجد مجلس الأمن أن لديه لأول مرة جميع العناصر اللازمة لإجراء تقييم دقيق لفعالية الجزاءات القائمة وجدوى فرض جزاءات جديدة. وكما أشار أغلب المتكلمين السابقين، يجب تلبية ثلاثة شروط. الأول هو إقامة صلة مباشرة بين القطاع الذي يتم التفكير في فرض جزاءات جديدة عليه وتمويل وتسليح الجبهة الثورية المتحدة. والثاني هو العواقب الإنسانية، التي ينبغي ألا تكون وخيمة على الشعب الليبري. والثالث هو المصلحة السياسية التي تؤثر على الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

سوف يدلي سفير بلجيكا ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وفرنسا تؤيده بالكامل. ولذلك سوف أقصر بياني على ست نقاط.

أولا، تؤيد فرنسا جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل زيادة فعالية عمليات الحظر على الأسلحة، التي ما زال يتم تصديرها إلى منطقة نهر مانو، ولا سيما الأسلحة التي يتم إرسالها إلى مختلف حركات التمرد المسلحة.

ثانيا، تؤيد فرنسا الاقتراح الذي قدمه فريق الخبراء الداعي إلى رفع الحظر على الطائرات المرخصة في ليبريا. لا بد أن تتمكن السلطات والشعب في منروفيا من أن يروا أن التدابير المشجعة لجزاءات مجلس الأمن صادقة.

وثالثا، تود فرنسا أن ترى صادرات الماس الخام تستأنف من ليبريا في إطار نظام للشهادات على غرار ذلك النظام المنشأ بموجب القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) بشأن ألماس سيراليون – كما أوصى بذلك فريق الخبراء – وأن يوضع تحت إشراف لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن.

ورابعا، بما أن التدابير الرامية إلى فرض قيود على صادرات الأخشاب الاستوائية من ليبريا قد تعني تهديد سبل العيش الأساسية لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص في البلد – كما ورد بالتفصيل في تقرير مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية – فإن فرنسا تود أن يجرى تحقيق فيما إذا كان ثمة علاقة مباشرة بين عائدات هذه الصادرات وتسليح المتمردين التابعين للجبهة المتحدة الثورية في سيراليون. ويمكن إجراء مراجعة للحسابات، كما أوصى بذلك فريق الخبراء، بهدف تمكين مجلس الأمن من الحصول على معلومات دقيقة بشأن هذه المسألة، عندما يبحث خلال أيار/مايو المقبل في قرار التمديد المحتمل للجزاءات الواردة في القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١).

وخامسا، إن فرنسا توافق على التوصية المتعلقة بإيداع جميع الإيرادات المتولدة عن سجل الملاحة البحرية في حساب ضمان. ويكون الإنفاق من هذا الحساب رهنا بموافقة لجنة الجزاءات لضمان أن يكون استخدامه مرخصا به لأغراض الميزانية العامة للدولة، على أن تكون الأولوية لتلبية الاحتياجات الإنسانية، لا سيما استعادة الخدمات العامة.

وسادسا، إن فرنسا تشجع على الاستجابة بشكل إيجابي لطلب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – الذي أشار إليه السفير عون – بإنشاء فريق تحقيقات مصغر في الميدان، يعمل مع فريق الخبراء الذي يتعاون الآن مع لجنة الجزاءات ويساعد السلطات الليبرية في تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). وسيكلف هذا الفريق برصد عمليات تهريب الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة التي ترسل إلى المتمردين الليبريين؛ وتهريب الماس؛ واستغلال الأخشاب الاستوائية، والمطاط وسجل الملاحة البحرية. فإذا نجح هذا الفريق، الذي ستكون مهمته القيام بعمليات تفتيش عشوائية وإبلاغ لجنة الجزاءات بما يتوصل إليه، يمكن لمجلس الأمن أن يقرر تحويله إلى لجنة دائمة بدلا من أن يجدد التدابير الواردة في القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) حين ينتهي نفاذه في أيار/مايو ٢٠٠٢.

ولدي أيضا سؤال أود أن أطرحه على رئيس الفريق. في الأسبوع الماضي، أشارت إحدى صحف الولايات المتحدة إلى أنه قد تكون ثمة علاقة مالية بين السيد بن لادن والماس الخاضع للجزاءات في ليبريا وسيراليون. ويهمني أن أسمع أي تعليق لدى رئيس الفريق بشأن هذه المسألة.

السيد شين غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر رئيس لجنة الجزاءات بشأن ليبريا، السفير محبوباني، على عرضه لتقريري اللجنة فضلا عن المناقشة التي جرت في اللجنة. كما أود أن أشكر السيد تسوي، ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها. كذلك، أود أن أرحب بوزير خارجية ليبريا لحضوره جلستنا هذه.

إن أهمية المسألة الليبرية أمر بديهي. ولا بد لمجلس الأمن أن ينظر مرة أخرى في هذه المسألة. والصين تقدر الجهود التي بذلها فريق الخبراء في إعداد التقرير المقدم إلى المجلس. ويستند هذا التقرير إلى تحقيقات مفصلة تماما بشأن مسائل بعينها ويتضمن توصيات قيمة، لا سيما تلك التوصيات المتعلقة بتحسين التدابير القائمة للجزاءات – مثل السماح لليبريا بإعادة فتح سجل للطائرات ووضع نظام موحد لشهادة المستعمل النهائي بالنسبة للصادرات والواردات من الأسلحة – إلى جانب إنشاء موقع خاص على شبكة الإنترنت بشأن الحظر المفروض على السفر. وهذه التوصيات تتطلب مزيدا من الدراسة الجادة من قبل لجنة الجزاءات.

وفي الوقت الراهن، من الواضح أن مسألة ليبريا لها جانبان. فمن ناحية، ومنذ أن فرض المجلس الجزاءات على

ليبريا في آذار/مارس الماضي، حققت عملية السلام في سيراليون بشكل عام تقدما كبيرا. فالجبهة المتحدة الثورية في سيراليون قد انتهجت في الأساس موقفا تعاونيا فيما يتعلق بعملية نزع السلاح. كما أن العلاقات بين كل من سيراليون وغينيا وليبريا قد تحسنت إلى حد ما. ومن ناحية أخرى، ووفقا لتقرير فريق الخبراء، ما زالت هناك انتهاكات خطيرة تتعلق بحظر الأسلحة، وصادرات الماس والحظر المفروض على السفر. وهذا يبين أن تدابير الجزاءات القائمة للمجلس مازال فيها بعض الثغرات، الأمر الذي يشعرنا بالقلق.

ويبين التقرير كذلك أن الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في ليبريا، لا سيما الأوضاع الإنسانية بين أضعف المجموعات، تشكل خطرا كبيرا. لقد أدت جزاءات المجلس في الواقع إلى عواقب اقتصادية في هذا البلد. وعلى المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يبدي اهتمامه من خلال تقديم مزيد من المساعدات الإنسانية. وإلى جانب ذلك، ينبغي للمجلس، عند اتخاذ أي قرارات أخرى، أن يضع في الاعتبار الكامل أي آثار سلبية محتملة على الظروف الاقتصادية والإنسانية في ليبريا.

إن عملية السلام في سيراليون تكتسب أهمية حيوية بالنسبة للسلام والاستقرار في غرب أفريقيا. وعند النظر في مسألة ليبريا، ينبغي للمجلس أن يواصل اعتماد نهج إقليمي ومتكامل – أي أن عليه أن يركز في مداولاته على الأهداف الأساسية لعملية السلام في سيراليون، على أن يضع في اعتباره كذلك التقارير الواردة من مصادر أخرى. وعلينا أن نواصل إيلاء الاهتمام الكامل للدور الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان المعنية، وأن ننصت باهتمام إلى آراء الأطراف كافة.

وخلاصة القول، إن الصين على استعداد للانضمام إلى الأطراف الأخرى في الدراسة الوثيقة للتوصيات الواردة في التقارير بشكل عملي ومنصف، من أجل تحقيق تقدم كبير في عملية السلام في سيراليون بغية تهيئة الظروف الضرورية لإحلال السلام والاستقرار في غرب أفريقيا في نهاية المطاف.

السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): السيدة الرئيسة، أود أن أهنئكم مرة أخرى على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما أود أن أحيي سلفكم، الزميل الأيرلندي.

وأرحب اليوم بمعالي وزير الخارجية في ليبريا. كما أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى السفير كيشور محبوباني، رئيس لجنة الجزاءات بشأن ليبريا ؛ وفريق الخبراء ؛ وممثل الأمين العام، على عرض تقاريرهم بشأن مسألة الجزاءات المفروضة على ليبريا.

خلال مشاوراتنا التي جرت بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن نفس هذا الموضوع، طرح علينا السفير محبوباني بعض الأسئلة القيِّمة جدا، ويود وفد بلادي الآن أن يقدم إسهامه في هذه المناقشة الهامة.

أولا، هل أثبتت الجزاءات المفروضة فعاليتها؟ ليس هناك رد سهل على هذا السؤال. إن فريق الخبراء والأمانة العامة متفقان على أن عملية السلام في سيراليون قد حققت تقدما كبيرا – على سبيل المثال، فيما يتعلق بتنفيذ برنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم – وذلك بفضل تغير موقف الجبهة المتحدة الثورية، الأمر الذي يعزى إلى الضغط الذي مارسته الحكومة الليبرية من خلال لجنة الجزاءات. ولو كانت الجزاءات مسؤولة فعلا عن هذا التطور، فلا يمكن للمرء أن يرد على سؤال السفير محبوباني إلا بالإيجاب. ومع ذلك، الحالة على أرض الواقع ليست واضحة تماما. أولا، على المرء أن يتذكر أنه مهما كان الدعم الذي قد تكون الجبهة المتحدة الثورية قد تلقته من الحكومة

الليبرية، فإن تلك الجبهة المتمردة كانت لها دائما خططها الخاصة بها، وأنها كانت تواصل العمل وفق تلك الخطط بكل الطرق الممكنة. بينما نعترف أيضا بأن الدعم الخارجي لجماعات المتمردين يطيل أمد الصراع.

وثانيا، أبلغ فريق الخبراء عن عدد من الانتهاكات التي طالت الجزاءات. وهذا يبين مرة أخرى أن هناك حاجة إلى إنشاء آلية لرصد الامتثال لنظام الجزاءات على أرض الواقع.

وثالثا، كتب الأمين العام في تقريره أنه وإن لم يكن للجزاءات تأثير مباشر على السكان الليبريين، فإنها أدت إلى خفض قيمة العملة وإلى حدوث تضخم داخلي وما هو أكثر خطورة حتى، أن المساعدة الدولية المقدمة إلى ليبريا انخفضت بشكل كبير في عام ٢٠٠١، منذ فرض الجزاءات. ونظرا لكل تلك الحقائق لا يسع المرء إلا أن يسأل عن صحة وصلاحية ما يسمى بالجزاءات المستهدفة أو الجزاءات الذكية. إن تطبيقها في حالة ليبريا قد أظهر عيوبها.

المسألة الثانية تتعلق بما إذا كان ينبغي تغيير بعض الجزاءات المطبقة أو تكييفها. وهنا مرة أخرى، الجواب ليس بسيطا. أولا، على المرء أن يقرر كيف ولماذا يغير الجزاءات أو يكيفها. في رأينا، هناك عاملان أساسيان يجب مراعاتهما هنا. فمن ناحية، من الضروري المحافظة على الحوار مع ليبريا، التي لا بد أن تكون طرفا نشطا في إيجاد حل للأزمة التي تحيق ببلدان اتحاد نهر مانو. ومن ناحية أخرى، لا بد من الحفاظ على قوة الدفع التي تحققت حتى الآن في إدارة الصراع في سيراليون، ومن تعزيزها. وبهذه الروح، يؤيد وفد بلدي توصيات فريق الخبراء بشأن حظر السفر وبشأن حظر سفر الطائرات المسجلة في ليبريا. واتفق مع الوفود الأخرى على هذا.

وفيما يتعلق بمسألة الماس، نعتقد أنه ينبغي أن نطلب من الهيئات المعنية أن توفر مساعدة عاجلة إلى الحكومة الليبرية حتى يمكن وضع نظام يعتمد عليه لشهادات المنشأ على مثال النظام المنشأ في سيراليون. ويجب اتخاذ خطوات للقضاء على الاتجار غير المشروع بالماس الليبري. وفيما يتعلق بالحظر المفروض على السلاح التصدي المناسب للانتهاكات التي أبلغ عنها فريق الخبراء ليس، في رأينا، أن نوسع نطاق الحظر المفروض على السلاح ليشمل كل العناصر الفاعلة غير الحكومية في بلدان نهر مانو، وإنما يجب إنشاء آلية رصد على أرض الواقع. وهذه الآلية من شأنها أن تتحرى، في جملة أمور، عن مصدر وأصل هذه الأسلحة. ولنتذكر أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة له تأثير مأساوي في هذا النوع من الصراعات. ويجب القيام بكل شيء ممكن للقضاء عليه.

المسألة الثالثة هي ما إذا كان ينبغي فرض جزاءات جديدة. عندما ننظر في هذه المسألة وفي توصيات فريق الخبراء، تتبادر إلى الأذهان فورا قضية العراق مع كل المناقشة الجارية بشأن هذه المسألة. إن أوجه التشابه بين نظامي الجزاءات المفروضة على البلدين - في حالة ما إذا بدأ المجلس توسيع النظام محل المناقشة - لافتة للنظر تماما فيما يتعلق بأثرها على السكان، وتعقدها وشمولها وصعوبة رصدها. وعندما نقرأ تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع وعن الحالة المثيرة جدا للقلق بالنسبة للشعب الليبري، لا يمكننا أن نتجاهل ببساطة الأثر المدمر الذي يمكن لأية جزاءات إضافية أن تخلفه على الشعب الليبري. ونحن نعتقد أن مجلس الأمن يجب أن يحافظ على مصداقية نظام الجزاءات المفروضة على ليبريا بتجنب اتخاذ أية خطوات من شأنها أن تتجاوز إطار العمل المنشأ في القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). وهنا اتفق مع زميلي السفير عون، ممثل مالي، على هذه النقطة.

وأود أيضا أن أؤكد مرة أخرى أنه يجب على مجلس الأمن أن يتجنَّب انتقاء تدابير عقابية بحتة أو تدابير لا تتعلق

تعلقا مباشرا بالأهداف الواردة في القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). وعلى أية حال، نعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يمتنع عن اتخاذ إجراءات بشأن توصيات فريق الخبراء المختلفة إلى أن يشرع، وفقا للفقرة ١٢ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، في إجراء تقييم لتنفيذ الجزاءات القائمة - أي إلى أن ينتهي أجل الإطار الزمني للجزاءات الراهنة.

والمسألة الرابعة تتعلق بكيفية ضمان أن تكون الجزاءات الجديدة أو القائمة ذات أهداف منتقاة بعناية. ويبدو أن الجواب واضح بالنسبة لنا إذا ما شرح على النحو التالي: أولا، علينا أن نتجنب فرض جزاءات عندما نعرف مقدما أنه سيكون لها تأثير مدمر على السكان المدنيين. وأكرر: علينا أن ننشئ آلية للاستعراض المنتظم لأثر الجزاءات على الحالة الإنسانية والاقتصادية في البلد.

وهذا يعود بنا إلى مشكلة ''الجزاءات الذكية''. نحن لا يسعنا إلا أن نقول، مرة أخرى، أن في حالة ليبريا، الجزاءات الذكية ليست ذكية تماما كما يود المرء أن يعتقد.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن المعايير التالية ينبغي، في رأينا، أن توجه دراستنا للجزاءات المفروضة على ليبريا في المستقبل.

أولا، النظر في مختلف توصيات فريق الخبراء العديدة يجب أن يوضع في سياق النهج المتعدد الأطراف الذي اتبعه المجلس وأوصت به بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات التي بعث بها الأمين العام إلى غرب أفريقيا في آذار/مارس ٢٠٠١ - وعلى وجه الخصوص، العنصر السياسي للنهج ونطاقه الإقليمي.

وثانيا، آراء ومقترحات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يجب أن تراعى مراعاة تامة خلال دراسة المجلس لعمل متابعة توصيات فريق الخبراء وملاحظات وتوصيات الأمين العام التي نعتبرها هامة جدا.

وثالثا، أيًّا كان الإجراء الذي قد يتخذه المجلس بشأن ليبريا، يجب أن نتأكد تماما من أننا لا نعرض للخطر التقدم الهام المحرز حتى اليوم بشأن سيراليون ونفاقم بالتالي الحالة في ليبريا. ولنتذكر أن صراع سيراليون لن يحل بالتأكيد عن طريق الحرب الأهلية في ليبريا. ولنتذكر أيضا أن صراع سيراليون له بالفعل أصوله في الحرب الأهلية الليبرية، وأن التاريخ أثبت لنا أن مصير ومستقبل بلدان المنطقة متشاطران بالضرورة.

السيدة لي (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): نود أن نبدأ بالترحيب بوزير خارجية ليبريا في مناقشة اليوم، وأيضا بأعضاء فريق الخبراء وممثلي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

السيدة الرئيسة، نشكركم على ترتيب إجراء هذه المناقشة العامة حول تقرير فريق الخبراء بشأن ليبريا. إن أهمية تلك المناقشات العامة تكمن في أنها تتيح لغير أعضاء مجلس الأمن مساعدة المجلس في تقييمه لقيمة هذه التقارير. لقد أصبحت هذه الأفرقة أداة هامة جدا من أدوات مجلس الأمن فيما يتعلق بمتابعة الجزاءات التي فرضها. ولا نحتاج إلا إلى أن نأتي على ذكر فريقين من هذه الأفرقة لإظهار ما يمكن أن يترتب عليها من أثر على عمل المجلس: فريق مولاندر، الذي أصدر أول تقارير الأفرقة بشأن الفضح والإشهار ومهد الطريق إلى إنشاء آلية الرصد في أنغولا، وتقرير فريق سيراليون، الذي مهد الطريق إلى قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١)، بشأن ليبريا. وينطبق التقرير الذي نناقشه اليوم على هذه الفئة.

لقد مرت ثمانية أشهر تقريبا منذ اتخاذ القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). وينص القرار على فرض جزاءات مستهدفة ضد ليبريا، يتمثل هدفها الرئيسي في إقناع حكومة ليبريا بالعدول عن تأييد العناصر غير الحكومية، لا سيما الجبهة المتحدة الثورية في القيام بالأنشطة التي تعتبر مزعزعة للاستقرار في

سيراليون المجاورة وفي منطقة غرب أفريقيا برمتها. وتستمد معظم الأدلة على الأنشطة التي تضطلع بها حكومة ليبريا والتوصيات المتعلقة بالتدابير التي اتخذت ضد ليبريا بموجب القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) من تقرير فريق الخبراء (S/2000/1195) المعني بسيراليون الذي تماثل عضويته كثيرا عضوية الفريق الموجود معنا اليوم. ونحن نبرز ذلك لبيان أنه نظرا لما يمكن أن يترتب على هذه التقارير من نتائج، فإن علينا أن ننظر فيها بجدية بالغة.

وتتمثل أهداف الفريق الرئيسية، بموجب ولايته، في جمع المعلومات عن الأنشطة غير القانونية والتحقيق في انتهاكات الجزاءات الراهنة المفروضة على ليبريا، وجمع المعلومات عن امتثال حكومة ليبريا للطلبات الواردة في القرار، والتحقيق في إمكانية وجود أي صلة بين استغلال الموارد الطبيعية وغير ذلك من أشكال النشاط الاقتصادي في ليبريا وتأجيج الصراع في سيراليون والبلدان المجاورة.

لذلك، فإن النظر اليوم في تقرير الفريق يمثل مرحلة تأتي في الوقت المناسب بالنسبة لنا جميعا للتفكر والنظر في تأثير الجزاءات على ليبريا، بما في ذلك، الأثر غير المقصود لهذه الجزاءات على عموم شعب ليبريا. ومعروض علينا في هذا الصدد أيضا، تقرير الأمين العام المطلوب بموجب الفقرة ١٣ (أ) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). وقد جاء هذا التقرير عملا بطلب المجلس منه أن يعد

"تقييما أوليا للآثار الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية المحتمل أن يتعرض لها السكان الليبريون من جراء تدابير المتابعة التي قد يتخذها المجلس في مجالات التحقيق المشار إليها في الفقرة ١٩ (ج) من القرار". (S/2001/939، الفقرة ١)

تلك المجالات هي أساسا مجالات النشاط الاقتصادي الأخرى التي يحقق الفريق في إمكانية وجود صلة بينها وبين تأجيج الصراع في سيراليون والبلدان المجاورة. ونلاحظ أن هذه هي المرة الأولى التي طُلب فيها وضع تقييم سابق، ونأمل أن تستمر هذه الممارسة.

ونود أن نشيد بالفريق للتقرير الشامل جدا الذي قدمه وللاستعمال المستفيض لدراسات الحالات الإفرادية. وقد سبق للعديد من المتكلمين أن أثنوا على المحتوى المحدد والتوصيات التي تضمنها التقرير. ومن ثم، فإننا لن نتطرق في بياننا اليوم إلى هذه التفاصيل، وإنما نود أن نثير السؤال الأكبر المتمثل في كيفية قيامنا بتقييم عمل هذه الأفرقة.

السؤال لا يتعلق بالتكاليف، بالرغم من أننا نلاحظ أن هذا التقرير كلف الأمم المتحدة ٨٩٠ ٩٠٠ دولار، الأمر الذي يجعل منه ثاني أكثر التقارير كلفة، بعد تقرير آلية رصد أنغولا، الذي كلف الأمم المتحدة حوالي ١,٦ مليون دولار. وثالث أكثر التقارير كلفة هو تقرير فريق سيراليون، الذي كلف حوالي ٣٠٠ ٧١٧ دولار. وينبغي أن يشمل تقييمنا بعدا أكبر، يتصل بفائدة المعلومات الواردة في تقرير الفريق.

ما الذي حدث على سبيل المثال، للمعلومات الواردة في تقرير فاولر؟ إننا نلاحظ أن آلية رصد أنغولا التي أنشئت جمعت قدرا أكبر من المعلومات عن انتهاكات الجزاءات. إلا أن سؤالنا هو، ماذا سيحدث بعد ذلك؟ ماذا سيحدث للمعلومات والأدلة التي تحصل عليها هذه الأفرقة؟ هل هناك أي قاعدة بيانات في الأمم المتحدة تتولى تخزينها؟ وما هي الفائدة من وجود قاعدة البيانات هذه إذا اكتُفي بتخزين المعلومات والأدلة ولم يبت فيها؟ إننا نطرح هذه الأسئلة لأنه يبدو لنا أن الشبكات الإجرامية نفسها هي التي يشار إليها مرارا وتكرارا، بداية من تقرير فاولر وورد ذكرها في كل من تقرير فريق سيراليون بالإضافة إلى تقرير الفريق المعروض علينا اليوم. والواقع أن تقرير فريق سيراليون جاء فيه:

”وفيما يتعلق بالماس فإن هناك ثلاثة أفرقة من الخبراء تدرس كثيرا من المسائل المتماثلة في وقت واحد. وعلى الرغم من وجود تعاون مثمر فقد كان هناك الكثير من التداخل والازدواج“. (S/2000/1195، الفقرة ١٧)

وقد أثيرت هذه النقطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ولم يبذل لمعالجتها إلا القليل.

وهناك نتيجة سلبية أخرى لعدم متابعة المعلومات التي تم الحصول عليها، وهي أنها تزيد من الإضرار بمصداقية الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة نفسها. ويتمثل فهمنا في أنه لا يوجد على ما يبدو إلا تأثير عرضي لعمل هذه الأفرقة. فالبلدان التي يجري التحقيق معها لا تحتاج إلا إلى إظهار الامتثال لفترة ولاية الفريق، لأنه ليس هناك من يقوم برصدها بعد مغادرة الفريق. وحتى عندما يقوم الفريق بتوثيق الأدلة على تجاوز الجزاءات، فإن عدم المتابعة يعني أن أي محاولة إظهار التقيد بالجزاءات تختفي حالما يتوقف تسليط الأضواء على هذه البلدان.

وفي حين أن مسؤولية تنفيذ الجزاءات تقع على عاتق كل دولة من الدول الأعضاء، فإن بالإمكان زيادة فعاليتها إذا كان هناك بعض الرصد للجزاءات. ويمكن أن يؤدي وجود آلية دائمة للرصد في الأمانة العامة إلى مساعدة الدول على التنفيذ ويكفل اتباع نهج يتسم بطابع فني وشامل أكثر في تنفيذ الجزاءات، بدلا من الأفرقة المخصصة. ويمكن أن تساعد هذه الآلية عمل المجلس بإقامة صلة مع لجان الجزاءات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. ومن الواضح، أنه لا بد من وجود تنسيق أفضل داخل منظومة الأمم المتحدة، لا من أجل تفادي الازدواج والاقتصاد في التكاليف فحسب، وإنما لكفالة وجود الاتساق والمتابعة كذلك.

ونود هنا أن نعرب عن أسفنا لأن تقرير الفريق المعني بالجزاءات التابع للمجلس - الذي كان من المقرر، وفقا لمذكرة من الرئيس صادرة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ في الوثيقة S/2000/319، أن يصدر في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ - لم يصدر حتى الآن. وعلى الرغم من أننا لا نريد أن نعرض صدوره في نهاية المطاف للخطر، فإننا نود أن نعلن أن التقرير سيكون ذا صلة وثيقة بالمسائل التي أثرناها اليوم، ولا سيما بشأن مسألة الاتساق في تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة، وكفالة الاستفادة الكاملة من عمل هذه الأفرقة. كما سيكون التقرير ذا صلة بتناول المسألة التالية التي سنثيرها ألا وهي: ما الذي يمكننا وينبغي لنا أن نفعله للحد من الآثار غير المقصودة للجزاءات عندما يكون لها تأثير ضار، سواء كان مباشرا أو غير مباشر، على الحالة الإنسانية في البلد المستهدف.

وبالرغم من أن الجزاءات مصممة لكي تستهدف الأنشطة غير المشروعة التي تضطلع بها النخبة الليبرية بصفة خاصة، لا أن تستهدف الإضرار بحياة الليبريين العاديين، فإن تقرير مكتب منسق الشؤون الإنسانية أكد الحالة الإنسانية البائسة للشعب في ليبريا. كما أبرز تقرير مكتب منسق الشؤون الإنسانية أن المعونة الدولية المقدمة إلى ليبريا انخفضت إلى حد كبير، من ١٣٨ مليون دولار عام ١٩٩٨ إلى أقل من ٣٠ مليون دولار لهذا العام. وبحلول كانون الأول/ديسمبر، سينسحب العديد من وكالات المعونة من ليبريا بسبب نقص التمويل. وفي اجتماع لصيغة آريا عقد مع بعض المنظمات غير الحكومية بشأن ليبريا يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أبرزت إحدى المنظمات غير الحكومية أن ليبريا ” تعاني من نقص المعونة“.

الحالة الإنسانية في ليبريا والجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على ليبريا هما، بطبيعة الحال، مسألتان منفصلتان وينبغي معاملتهما على هذا الأساس. وعلاوة على ذلك، تدل المؤشرات على أن ممارسات الفساد التي تقوم بها حكومة ليبريا نفسها أدت إلى تثبيط همة مانحي المعونة

الدولية. كما يعاني الكثير من المانحين من الكلل، ويبدو أن الحالة في ليبريا لم تتحسن بعد ما يقرب من العقد من الزمن. ومع ذلك، فإن من الواضح، أنه ليس بوسع المجلس أن يتجاهل الأزمة الإنسانية المتعاظمة في ليبريا، لأن مكتب منسق الشؤون الإنسانية أبرز كذلك أن حكومة ليبريا شنت حملة إعلامية ناجحة لإلقاء تبعة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها البلد على جزاءات الأمم المتحدة.

وتعتبر الجزاءات من أكثر الأدوات التي يستعملها المجلس أهمية، ويحتاج المجلس إلى كفالة بلوغ أهدافه دون أي آثار إنسانية غير متناسبة. وينبغي لنا أن نحرص على ألا تواجه الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة على ليبريا نفس المصير الذي واجهه نظام الجزاءات المفروضة على العراق. وبينما يجب على مجلس الأمن أن يحافظ على صرامة وأهداف نظم الجزاءات، من المنظور الإنساني ومن أجل مصداقية الأمم المتحدة وجزاءاتها على السواء، فإنه لا يسعه أن يتجاهل أنباء الحالة الإنسانية المتدهورة بسرعة في ليبريا، خاصة عندما تلقي حكومة ليبيريا تبعتها على باب المجلس.

ومن أساليب المتابعة الممكنة لاستنتاجات الفريق واستنتاجات تقرير مكتب منسق الشؤون الإنسانية عن الحالة الإنسانية في ليبريا أن تقوم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتقدم باقتراحات إلى رئيس لجنة الجزاءات لكي ينظر فيها. ويرجع هذا إلى أن ولاية لجنة الجزاءات بموجب الفقرة ١٤ (ز) من قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١) هي رفع توصيات إلى المجلس بشأن سُبُل الحد من الآثار غير المقصودة للتدابير، إن وجدت، على السكان الليبريين. وعلى هذا النحو فإن أي اقتراحات من أعضاء الأمم المتحدة تفيد في مناقشات لجنة الجزاءات بشأن المتابعة الضرورية للتقارير.

ونعرب عن شكرنا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتقديمه الأرقام المتعلقة بالنداء الموحَّد في عام ٢٠٠٠ فيما يتعلق بليبريا فهي تكشف عن أن ٥ في المائة فقط من مبلغ ٧,٢ مليون دولار المطلوب، أي قرابة ٣٦٠ ٠٠٠ دولار فقط هي التي سُلمت. وهذا يبرز النقطة التي سبق لنا إثارتها عن الإجهاد الذي أصاب المانحين بالنسبة لليبريا. ولذا ينبغي أن نكون أمناء في تقييمنا لمدى معاناة شعب ليبريا بسبب الآثار غير المقصودة لجزاءات الأمم المتحدة. وينبغي أن نتساءل أيضا عن السبب في انسحاب الوكالات الإنسانية من ليبريا، وعما يمكن أن نفعله لوقف هذا الاتجاه. ونرجو أن يتمكن المكتب أو أعضاء الفريق من تقديم بعض المعلومات عن ذلك.

وفي غضون ذلك، سيدرس وفدي دراسة تفصيلية النتائج الواردة في تقرير الفريق وتوصياته الأساسية المتعلقة بالنقل والأسلحة والأخشاب والماس والسجل البحري وحظر السفر. وسيعمل إلى جانب أعضاء المجلس الآخرين لكفالة متابعتهم الواجبة ونظرهم الضروري في تقرير المكتب.

أخيرا يرغب وفدي في تأكيد أننا قمنا بالفعل بمتابعة إحدى الدراسات الإفرادية المشار إليها في تقرير الفريق بشأن الانتهاكات المزعومة للجزاءات. ولئن كانت الحالة قيد النظر تتعلق بمعاملة تمت في آب/أغسطس ١٩٩٩ فقد كتبنا إلى رئيس الفريق نطلب الوثائق ذات الصلة الضرورية لمواصلة تحقيقاتنا في الضلوع المحتمل لشركة مقرها سنغافورة هي شركة بورينو جايا المحدودة، في خرق الجزاءات. وهذا الطلب وارد في الوثيقة S/2001/1043 التي أشير إليها عند افتتاح هذه المناقشة.

وباعتبار سنغافورة عضوا في الأمم المتحدة فهي تتقيد بقرارات مجلس الأمن وتوليها أسمى اعتبار وتلتزم بالتنفيذ الكامل للقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١).

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نثنِّي على الكلمات الحارة الموجهة إليكِ، سيدتي الرئيسة، وإلى السفير ريتشارد راين، والسفير محبوباني والسيد أيافور والسيد تسوي. كما نرحب بوزير خارجية ليبريا، السيد كابتان الذي يشارك في جلسة اليوم.

ونعرب عن امتناننا لفريق الخبراء لما أنجزه من عمل. ومن المؤكد أن تقريره يساعد أعضاء مجلس الأمن في تقييم فعالية نظام الجزاءات ضد ليبريا، وفي البت في الخطوات الأخرى في هذا المجال.

ونؤيد رأي الخبراء القائل إن الجو السياسي في المنطقة في الشهور الستة الماضية تحسن كثيرا. غير أننا لا نملك إلا أن نرى مدى تدهور الحالة الإنسانية في ليبريا نفسها. ويبدو لنا أنه لا يمكن للمجلس أن يتغاضى ببساطة عن هذين العاملين لدى إعداده للقرارات المقبلة بشأن مسألة ليبريا.

ونرحب بما لاحظه التقرير من تقدم في بعض جوانب الجزاءات كإعادة تسجيل الطائرات الليبرية وحظر سفر كبار المسؤولين الليبريين والحظر على خروج الماس من البلد. ويشغلنا في الوقت نفسه ما ذكر من وقائع تتعلق بأنشطة غير مشروعة يقوم بها أشخاص وشركات للتحايل على قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١). فلا بد من التحقيق الدقيق على يد سلطات إنفاذ القوانين الوطنية في البلدان المعنية في الحالات الوارد وصفها في التقرير. ونحن واثقون من ضرورة أن يقدم الخبراء المساعدة القيمة التي تتيح للدول كل المواد التي يقومون بجمعها.

والتقرير يتضمن عددا من التوصيات بشأن شتى جوانب نظام الجزاءات. ونحن على استعداد لأن ننظر في المقترحات بكل دقة مراعين العواقب السياسية والإنسانية المحتملة الناجمة عن تطبيقها. وسنراعي بعناية فائقة موقف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من هذه المسائل.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أقدم أحر تهنئة إلى جامايكا وإليكِ شخصيا، سيدتي الرئيسة، لتوليكِ رئاسة المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر. وأتوجه إليكِ بالشكر كذلك على عقد هذه الجلسة الهامة. وأتوجه أيضا بالشكر الحار للسفير محبوباني، رئيس لجنة مجلس الأمن المعنية بليبريا، على ما أنجزه ووفده وعلى البيان الذي أدلى به قبل قليل.

وأعرب عن امتناني البالغ أيضا لحضور السفير أيافور وأعضاء فريق الخبراء وأشكرهم على إصدار هذا التقرير المتميز. وأعرب أيضا عن ترحيب وفدي بحضور السيد تسوي هنا اليوم، من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حيث قدم لنا عرضا موجزا لتقرير الأمين العام المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر، وهو تقرير يوليه وفدي أهمية كبيرة. أخيرا، أرحب أيضا، بطبيعة الحال، بوزير خارجية ليبريا في جلستنا.

إن بلجيكا التي ترأس الاتحاد الأوروبي ستدلي فيما بعد ببيان في هذه المناقشة وأيرلندا تؤيده تأييدا كاملا.

ويرى وفدي أن فريق الخبراء أدى عملا ممتازا جليا. وتقريره جاء بعد بحث دقيق وتضمن تفاصيل هامة. وواضح أن الفريق قد طبَّق في عمله معايير عالية في جمع الأدلة. وقد جمعت الدراسات الإفرادية المفصلة في التقرير بحذق.

كما أن التقرير متوازن بالحجج الدامغة. وهو يقدم توصيات تسلم بالمجالات التي بذلت فيها السلطات الليبرية جهودا مشروعة للامتثال لمتطلبات القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)؛ وللتوصيات التي تتناول الانتهاكات الواضحة من تلك السلطات للحظر على الأسلحة.

ولا بد أن نتحلى بالمرونة لمراعاة الإشارات المقنّعة التي قد تظهر لتشير إلى أن السلطات الليبرية أثبتت بأمانة أنها أنهت صلاتها بالجبهة الثورية المتحدة.

ولا بد أيضا أن نكون صارمين في وجه أي أدلة على أن الحكومة الليبرية لا تزال تنتهك طلبات المجلس المتعلقة بالحظر على الأسلحة والطلب بطرد أعضاء الجبهة من ليبريا. وثمة إشارات مقلقة في التقرير في هذا الصدد إلى أن العلاقات بين السلطات الليبرية والجبهة أبعد ما تكون عن الانقطاع.

ووفدي، كغيرنا من أعضاء المجلس الآخرين الموجودين هنا اليوم، يلمس بادرة تشجيع من التقدم المحرز مؤخرا في عملية السلام في سيراليون. ونحن مغتبطون لما أحرز من نجاح حتى اليوم في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ذلك البلد، ونحن كغيرنا نتطلع إلى انعقاد اجتماع القمة المزمع لرؤساء دول اتحاد نهر مانو، في كانون الثاني/يناير وإلى النجاح في إجراء الانتخابات في سيراليون في أيار/مايو بمشاركة الجبهة بعد تحولها التام إلى حزب سياسي، وبعد تخليها المطلب عن أي دور عسكري.

غير أن هذه الأهداف أهداف مرسومة و لم تتحقق بعد. بل ما زالت بعيدة عن التحقيق.

ووفدي لا يقبل أن يرفض المجلس النظر في تدابير تفرض جزاءات إضافية لأنه أُحرز شيء من التقدم. فنحن نرى أن ما أُحرز من تقدم مؤخرا يثبت صحة المشاركة الحماسية والمهنية بدرجة كبيرة من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وصحة سياسة الجزاءات. وطلب المجلس في آذار/مارس الماضي، ضمن جملة أمور، أن توقف حكومة ليبريا دعمها للجبهة المتحدة الثورية. و لم نر أية إشارة إلى إجراء تغيير واضح في موقف سلطات مونروفيا في هذا الشأن. وإذا أسفر مؤتمر القمة الذي عقد في كانون الثاني/يناير عن نتائج ملموسة، فسنرحب بذلك ترحيبا حارا. ونديـن لشعوب دول اتحاد نهر مانو بالسعي إلى الحيلولة دون العودة إلى نشوب أي صراع مفتوح.

وتعلق أيرلندا أهمية قصوى على هدف تجنب الآثار الإنسانية الضارة الناجمة عن فرض الجزاءات. وبالنسبة للجزاءات المتعلقة بالأخشاب، هناك مجال واسع ومتنوع للآراء بشأن العواقب الإنسانية للتدابير المتعلقة بالأخشاب، مما يجعل من الصعب إصدار حكم كامل ومتوازن. وينبغي ألا ينظر إلى ذلك على أنه انتقاد لأية وكالة بعينها. فهو يصور ببساطة صعوبة الحصول على بيانات يعتمد عليها في بلد كليبريا، ينخفض فيه مستوى الشفافية المالية.

وبينما يجب أن نطالب سلطات ليبريا بأن تفي بواجباتها، يتعين علينا في نفس الوقت أن نتحاشى التدابير التي ينتج عنها المزيد من المعاناة لسكان ضعفاء إلى أقصى حد. وقد درس وفد بلادي بتعمق تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر، عن الآثار الإنسانية للمزيد من الجزاءات، واستمعنا بحرص إلى النقاط التي أثارها مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حول الآثار المترتبة في العمالة وكسب العيش والميزانية الوطنية. ولهذا، نلاحظ تماما تقييم الآثار الإنسانية للجزاءات المتعلقة بالأخشاب، ونعطي ثقلا كاملا للنقاط التي أثارها المكتب. وبالتالي، نعتقد أنه من المهم إجراء المزيد من التحقيقات في الآثار الإنسانية للتدابير المتعلقة بالأخشاب.

ومن المؤسف بشكل واضح أن بعض الإيرادات من السجل المشروع والطيب السمعة للسفن والشركات الليبرية الدولية يجري توجيهها نحو تمويل صفقات الأسلحة في بعض الحالات، بدلا من الوفاء بالاحتياجات الماسة للإغاثة الإنسانية والمشاريع الإنمائية. ونلاحظ في هذا الصدد، كما

ذكرت آنفا، ما أشار إليه المكتب من حالة إنسانية متدهورة في البلد.

وسوء استخدام الموارد الاقتصادية الليبرية - سواء كان في صناعة الأخشاب أو سجل السفن والشركات - لتسديد ثمن أسلحة قوة من المتمردين تنزل البؤس بهذه المنطقة دون الإقليمية يشكل تحديا لشعوب اتحاد نهر مانو. وهذا انتهاك واضح كذلك لمطالب المجتمع الدولي التي أعرب عنها القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١).

وبالتالي، يعتقد وفد بلادي أنه يجب أن ننظر في توصية الفريق بوضع إيرادات سجل السفن والشركات في حساب ضمان يوجه الأرصدة مباشرة صوب احتياجات التنمية.

والانتهاك المستمر لحظر الأسلحة لا يزال يشكل تهديدا لأمن واستقرار اتحاد نهر مانو. وبالتالي، نرحب بتوصية الفريق بأن يتضمن حظر الأسلحة الأطراف من غير الدول في المنطقة - أي جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، وفصائل حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا (أوليمو) والجبهة المتحدة الثورية، والجماعات المنشقة المسلحة الغينية. وفيما يتعلق بمنع تدفق الأسلحة على نحو غير مشروع إلى المنطقة، نثني على توصية الفريق بأن تنشئ الأمم المتحدة فريقا عاملا لوضع طرائق لصياغة شهادة مستعمل نهائي موحدة لاستيراد الأسلحة.

ومن المهم أيضا أن نأخذ في الحسبان بأن الفريق قد أوصى بمجالات قد يرى المجلس تخفيف أو رفع الجزاءات فيها، مثل إمكان إعادة فتح سجل الطائرات الليبرية بالتنسيق مع منظمة الطيران المدني الدولي. ونحن على استعداد للنظر في أي تدابير يظهر بشأنها ما يشير إلى الامتثال الحقيقي.

ومن الواضح أن الحظر المفروض على السفر قد أثبت فعاليته رغم الانتهاكات التي وثقت بدقة في التقرير.

ونعتقد أن هذا التدبير أداة قوية، إلا أن نشره يحتاج إلى الحذر والمرونة. ولهذا، نؤيد تماما آراء الفريق بأنه يجب ألا تكون قائمة حظر السفر جامدة. وثمة حاجة إلى أن يكون من المستطاع تعديل هذه القائمة، بحيث أنه إذا اتضح أنه يجب إزالة أحد الأفراد من القائمة أمكن إزالة اسمه أو اسمها على وجه السرعة. وعلى العكس من ذلك، المهم بنفس الدرجة أن يكون من المستطاع إضافة أسماء أخرى إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويجب أن نكون متيقظين كذلك لكي نضمن عند التنفيذ إغلاق الثغرات والفجوات التي حددها الفريق. وقد قدم الفريق بعض التوصيات الهامة والمتوازنة فيما يتعلق بإدارة قائمة الحظر المفروض على السفر. ويبدو أن هذه التوصيات معقولة، ويتطلع وفد بلادي إلى مناقشتها في لجنة جزاءات ليبريا.

وخلاصة القول إن أيرلندا تعتقد أن الفريق قد زود المجلس بدراسة وافية عن مدى تنفيذ القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). فضلا عن مجموعة من التوصيات التي تساعد على ضمان امتثال أكثر فعالية في المستقبل. ونتطلع إلى إجراء المزيد من المناقشة في هذا الشأن.

ونتفق مع الفريق بأنه لا بد من إجراء تقييم مستمر لامتثال ليبريا، ولهذا نؤيد التوصية بتجديد ولاية الفريق لمهمة تقييم قصيرة في نيسان/أبريل، بالإضافة إلى مهمة قصيرة بعد ذلك إذا كانت هناك حاجة في أيار/مايو إلى تجديد الجزاءات المفروضة على ليبريا، وفي تلك الحالة لا غير.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدتي، على توليكم الرئاسة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأهنئ السفير راين، على اضطلاعه بالرئاسة بحكمة في تشرين الأول/أكتوبر. وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا كاملا البيان الذي ستدلي به بلجيكا فيما بعد باسم الاتحاد الأوروبي. ويشرفنا وجود وزير خارجية ليبريا

معنا هذا الصباح ونرحب بوجوده هنا. ونشعر بعميق الامتنان للبيانات التي أدلى بها هذا الصباح السفير محبوباني، والسيد أيافور، رئيس الفريق، والسيد تسوي باسم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونرى أن فريق الخبراء قد اضطلع بعمل مهني ممتاز، ومن الواضح أن الفريق بأكمله قد أسهم في ذلك. والتقرير هو تقرير مفصل تماما يرتكز على منهجية سليمة وبحث دقيق إلى أقصى حد.

وعلى المجلس أن يضع نصب عينيه هدف الجزاءات الوارد في القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، أي الضغط على الرئيس تايلور للامتثال الكامل لمتطلبات القرار وتثبيط عزمه على إثارة القلاقل في المنطقة. والسؤال الجوهري الذي يتعين أن نحتفظ به في أذهاننا هو ما إذا كان الرئيس تايلور يمتثل امتثالا كاملا لمطالب المجلس. ومما يؤسف له أن الإجابة هي النفي في هذه اللحظة. فلا تزال الرابطة قوية بين مونروفيا والجبهة المتحدة الثورية. ولا يزال الرئيس تايلور يشتري الأسلحة، منتهكا بذلك الحظر المفروض على الأسلحة. وكما ذكر السيد أيافور هذا الصباح، ما زال هناك تدفق منتظم من الأسلحة الجديدة إلى البلد. وثالثا، ما زال الرئيس تايلور يستفيد من بيع ماس الجبهة المتحدة الثورية، مما يستدعي إجراء المزيد من البحث في أطر أخرى.

ولهذا، من الأهمية بمكان أن نكثف الضغط على الرئيس تايلور إذا كان لنا أن نوقف هذه الزعزعة المستمرة في استقرار المنطقة. ولكن كيف؟ من الواضح أن الأخشاب والشحن البحري مصدران تتزايد أهميتهما بالنسبة لتمويل حكومة ليبريا والرئيس تايلور، حيث أنه لا يستطيع أن ينتفع الآن بنفس القدر الذي كان ينتفع به سابقا من صادرات الماس. ونود أن نرى وقف الرئيس تايلور من استعمال إيرادات الأخشاب لشراء الأسلحة. ونعتقد أن فرض حظر على صادرات جذوع الأشخار، كما أوصى الفريق، لن يوقف تمويل الرئيس تايلور إلا مؤقتا، في حين أن فرض حظر شامل على الأخشاب سيحقق هدف الجزاءات على نحو أفضل عن طريق حرمانه من الأرصدة لشراء الأسلحة. وثانيا، نود أن نرى إيرادات سجل السفن توجه إلى تحقيق الأهداف المشروعة لحكومة ليبريا في ظل رصد مستقل بحيث لا تحول لشراء الأسلحة. وثالثا، نود أن نرى إنفاذا أكثر صرامة لجميع الجزاءات، بما فيها الحظر المفروض على السفر. وقد كشف الفريق عن عدد كبير من انتهاكات الجزاءات في جميع المجالات. وأرى أن الحظر المفروض على السفر يشكل، بصفة خاصة، أداة فعّالة للمجلس، ومن الضروري المحافظة عليها، رغم أنه يسرنا أن نضمن أن يجري تجديد قائمة الحظر المفروض على السفر وأن تكون ذات صلة.

فلجميع هذه الأسباب ولأسباب أخرى أكثر شمولا، نرحب بتقرير المتابعة الذي قدمه فريق الخبراء، ولكننا نتفق أيضا على أنه ينبغي أن يستجيب المجلس للمجالات التي اتخذت فيها ليبريا إجراءات امتثالا لطلبات المجلس. ونؤيد التوصية الرامية إلى إلغاء أمر منع الطائرات الليبرية من الطيران على أساس كل حالة على حدة، ونوافق على أنه ينبغي تشجيع الحكومة الليبرية على وضع نظام لشهادات الماس.

أما فيما يتصل بالاعتبارات الإنسانية الهامة، فلا بد أن يصرح المجلس من جديد وبوضوح بأن الجزاءات تستهدف الحكومة الليبرية والرئيس تايلور، وأن الحظر المفروض على السفر والأسلحة والماس لا يضر الليبريين العاديين. ولا يقدم تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في ذلك المجال القصة كاملة. نحن بحاجة إلى تشجيع المانحين والمنظمات غير الحكومية على المساهمة في تحسين الحالة الإنسانية في ليبريا وعكس مسار تدهور المعونة الإنسانية. وستقوم المملكة المتحدة بدورها في ذلك، وهي ساهمت بمبلغ ١٢ مليون جنيه استرليني منذ عام ١٩٩٨ لتحسين الحالة الإنسانية في ليبريا، وسنواصل المساهمة في ذلك المجال.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): وأنا، أيضا، أرحب بكم يا سيدتي، رئيسة للمجلس. وأرحب أيضا بحضور وزير خارجية ليبريا معنا هنا اليوم.

وأريد كذلك أن أثني على السفير أيافور وعلى أعضاء فريقه لتقديم أحد أكثر التقارير شمولية وإفادة إلى المجلس. فهم جديرون باحترامنا ليس لشمولية عملهم فحسب، بل أيضا لأمانتهم ونزاهتهم، لا سيما إزاء عدة محاولات قام بها موظفون حكوميون في المنطقة للتأثير على نتيجة التقرير. وتتصف منهجية التقرير بقدر عال من الطابع المهني وهي منهجية صحيحة، ويتضمن التقرير تحليلا جيدا، كما أن دراسة الحالات الخمس بالتفصيل زاخرة بالمعلومات بصفة خاصة.

لقد اتخذ مجلس الأمن في آذار/مارس من هذه السنة، القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) لفرض حظر الأسلحة والماس، وفرض قيود على سفر كبار موظفي الحكومة الليبريين. اتخذنا تلك الخطوات لأننا وافقنا على أن سياسات وإجراءات الرئيس الليبري تايلور وحكومته كانت تسبب عدم الاستقرار والعنف على نطاق واسع في المنطقة. ومما يؤسف له أن الحالة ما زالت على هذا النحو، وذلك بالرغم من إحراز بعض التقدم في منطقة اتحاد نهر مانو واستمرار الجهود الطيبة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ويصف تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر، الذي قام بإعداده مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، صورة كئيبة للحالة الاقتصادية والإنسانية في ليبريا. وحقيقة أن ليبريا هي البلد الرابع والسبعون بعد المائة في مؤشر التنمية البشرية الذي يضم ١٧٥ بلدا، تشكل قلقا كبيرا، ومما يثير القلق والحزن بقدر متساو حقيقة أن سيراليون، البلد المجاور لليبريا، هي البلد الـ ١٧٥ في المؤشر نفسه.

إن الصعوبات التي يواجهها الشعب الليبري في الوقت الحاضر لم تنشأ بسبب فرض الأمم المتحدة الجزاءات في شهر آذار/مارس الماضي. لقد جاءت تلك الصعوبات نتيجة سنوات الحرب وسياسات حكومة تايلور. تلك هي الأسباب، وليست الجزاءات، التي تسببت في تقلص المساعدة الدولية ودعم المانحين لليبريا.

ونحن نؤيد الدعوات إلى استمرار بذل الجهود الإنسانية، وقدمت حكومتي ١٠ ملايين دولار تقريبا في شكل مساعدات إنسانية للشعب الليبري في هذه السنة. ولكن الحالة في ليبريا، فضلا عن الحالة في سيراليون والدول المجاورة لن تتحسن تحسنا حقيقيا ما لم يوقف الرئيس تايلور كافة أوجه الدعم الذي يقدمه للجبهة المتحدة الثورية، وما لم يتوقف عن استغلال الموارد الطبيعية في ليبريا وفي البلدان المجاورة لها ويركز على السياسات المصممة بصورة حقيقية لمساعدة الشعب الليبري.

وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية التصدي لمعاناة الشعب في ليبريا والشعب في سيراليون وتخفيف حدة تلك المعاناة. ويعتقد وفدي بأن استمرار الجزاءات المستهدفة المفروضة على حكومة تايلور يعزز إحراز التقدم في هذا الصدد وذلك بالتشجيع على وضع نهاية للسياسات الهدامة في المنطقة، التي تمثل السبب الحقيقي للمعاناة هناك.

ويقترح تقرير فريق الخبراء المعني بليبريا مجموعة من التوصيات لكي ننظر فيها. ويحدوني الأمل في أن تنعقد لجنة الجزاءات في أسرع وقت ممكن لتستعرض بالتفصيل التدابير الكثيرة الموصى بها. وأقول، في الوقت الحاضر، إن الولايات المتحدة ترى أن من الضروري مواصلة فرض القيود على الأسلحة الليبرية، والماس وسفر كبار موظفي الحكومة

الليبرية، ريثما يجري المجلس استعراضا آخر للحالة حينما تنتهي ولاية القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) في أيار/مايو ٢٠٠٢. إضافة إلى ذلك، تؤيد السلطات في بلدي تمديد ولاية فريق ليبريا لمدة ستة أشهر أخرى كي يتسنى لأعضاء الفريق أن يعودوا إلى المنطقة لمواصلة القيام بعملهم الهام.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أطرح سؤالين على الرئيس أيافور وأعضاء الفريق. السؤال الأول، لماذا لا يشترك عدد أكبر من المنظمات غير الحكومية في محاولة تخفيف معاناة الشعب الليبري ولماذا لا تبذل وكالات تابعة للأمم المتحدة، من قبيل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، المزيد من الجهود لتقديم المساعدة؟ وثانيا، كيف كانت الحالة الإنسانية في ليبريا قبل أن تفرض الجزاءات في آذار/مارس من هذه السنة؟

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة جامايكا.

أولا، اسمحوا لي أن أشكر السفير محبوباني، رئيس لجنة الجزاءات المنشأة بموجب القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، ورئيس فريق الخبراء المعني بليبريا على تقديمهما تقرير الفريق. وأود أيضا أن أشكر ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا.

أما فيما يتصل بالحالة الإنسانية في ليبريا، فيلاحظ وفدي انخفاض التمويل الذي يقدمه المانحون، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الحالة القاسية التي يعاني الشعب الليبري منها بالفعل، كما يلاحظ انخفاضا في وجود المنظمات غير الحكومية، فضلا عن الوكالات الإنسانية في ليبريا، بسبب الافتقار إلى التمويل. ويحث وفدي المانحين الدوليين على زيادة تقديم الأموال لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الليبري، ولا سيما من خلال النداء الموحد، وهي الأموال التي تقل بصورة خطيرة عما هو مطلوب في الوقت الحاضر.

لقد قدم فريق الخبراء تقريرا تم إعداده بطريقة جيدة كما أنه تقرير شامل، وجدير بأن ننظر فيه بعناية. وبما أن ممثلي الوفود الأخرى قدموا تعليقاتهم بالفعل بشأن بعض جوانب التقرير، سأقتصر في بياني على تناول عدد قليل من القضايا التي أثيرت.

أولا، أفاد الفريق بأن تدفق الأسلحة بصورة ثابتة لا يزال مستمرا إلى داخل ليبريا، وأن إمكانية الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تساعد في استدامة دورة العنف في المنطقة. وأشار تقرير الفريق أيضا إلى استمرار أنشطة الأطراف الفاعلة المسلحة غير التابعة لدولة في المنطقة وإلى حقيقة أن تلك الفئات تحصل على الأسلحة من دول مؤيدة، ومن الاتجار بالماس، وبالذهب الغريني وبموارد طبيعية أخرى. إنها لمأساة حقيقية أن تواصل تلك الفئات تحقيق أرباح بسبب الحرب واستمرار العنف وعدم الاستقرار في المنطقة. ولذلك، فإننا نوافق على التوصية الرامية إلى توسيع نطاق الحظر المؤقت الذي فرضته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الأسلحة الصغيرة لكي يشمل إنشاء آلية لتبادل المعلومات عن جميع أنواع الأسلحة التي تشتريها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وذلك لغرض الشفافية وبناء الثقة.

ونعتقد أيضا، حسبما صرحنا في الماضي، بأنه لا بد لمجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يساعدا الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على وضع نظام مشترك للضوابط يشمل تسجيل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإصدار تراخيص بها، وجمعها وتدميرها. ونحن نؤيد توصيات الفريق بشأن إصدار شهادات منشأ للمستعمل النهائي وإنشاء فريق عامل تابع للأمم المتحدة لتطوير طرائق من أجل إصدار شهادات منشأ معيارية للمستعمل النهائي.

ولا نـزال نشـعر بخيبـة الأمـل إزاء اسـتمرار انتـهاك الجـزاءات المفروضـة علـى المـاس وعلـى بيـع المـاس الليـبري، المموه بصفته ألماسا من بلدان مجاورة، بحيث أصبحت تلك الانتهاكات متفشية. ويرحب وفدي بوضع نظام لشهادات المنشأ للماس الليبري، ويحيط علما بأن حكومة ليبريا قد تعهدت بإنشاء نظام كهذا. ولا بد أن يكون لهذا النظام مصداقية وأن يخضع لمعايير وتمحيص على الصعيد الدولي.

وفيما يتعلق برصد تنفيذ الجزاءات، فإن توصية الفريق العامل المعني بالجزاءات والتابع لمجلس الأمن الرامية إلى تحسين فعالية أنظمة الجزاءات تقتضي تعزيز الآليات المؤسسية الداخلية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك تطوير القدرة على الرصد بحيث تتسم بفعالية أكبر لدى الأمانة العامة، وتوفير العدد الكافي من الموظفين وتبسيط الإجراءات ومواءمة المبادئ التوجيهية. وفي آلية الرصد المتعلقة بأنغولا – يونيتا مثال جيد على هذا، ولذلك فإننا نؤيد الاقتراح بإيجاد قدرة داخلية على رصد نظام الجزاءات الليبرية. ويجب ونحن نواصل مناقشة فعالية الجزاءات المحددة الهدف أن تجرى دراسة ناقدة للتأكد من أن الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن لا تؤثر في السكان الليبريين. ويجب كذلك بذل قصارى الجهد لعكس مسار الحملة الإعلامية المناهضة للأمم المتحدة.

كما أن من الأهمية بمكان أن تتسم التدابير المتخذة بالتوازن الدقيق بالنظر إلى التطورات السياسية الإيجابية الجارية داخل اتحاد نهر مانو. إذ يتمثل هدفنا النهائي في كفالة أن تظل عملية السلام في سيراليون في مسارها السليم وأن تعود الحالة الطبيعية إلى المنطقة بأسرع ما يمكن.

وأستأنف الآن القيام بمهامي بوصفي رئيساً لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير الشؤون الخارجية في ليبريا، السيد موني ر. كابتان.

السيد كابتان (ليبريا) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن امتناني لكم يا سيدتي الرئيسة وللمجلس على إتاحة هذه الفرصة للتعليق في أثناء سير هذه المداولات. وبالرغم من أن حكومتي لم يُتح لها الوقت الكافي لتدرس تقرير فريق الخبراء المعني بليبريا (S/2001/1015، المرفق)، المقدم عملا بالفقرة ١٩ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) دراسة ملائمة، إلا أن من دواعي سروري أن التقرير قد صدر رسمياً في نهاية المطاف بحيث لا تواجه الحكومة الليبرية بشكل متكرر بتسريبات انتقائية وتخمينات عن طريق الإنترنت والوسائط المطبوعة.

وتجد الحكومة الليبرية هذا التقرير خالياً من أي صلة موضوعية بما نحن بصدده، ولا سيما من حيث علاقته بولاية فريق الخبراء المنشأ بموجب الفقرة ١٩ من القرار. ولعل الأعضاء قد لاحظوا أن تقرير الفريق تستهلكه تماماً أنشطة سابقة على اتخاذ المجلس للقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) في ٧ آذار/مارس ٢٠٠١. ومن المعقول لذلك أن نخلص إلى أن الفريق قد اقتصر على محاولة تبرئة ساحته من أوجه القصور الكامنة في تقريره الأصلي (S/2000/1195)، الذي ساهم في فرض الجزاءات على ليبريا.

وقد توصلت حكومتي إلى هذا الاستنتاج استناداً إلى أن التقرير لا يتعرض بشكل مجدٍ على الإطلاق لمسألة امتثال حكومة ليبريا للأحكام الرئيسية المحددة في الفقرة ٢ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). ومن دواعي الأسف أنه لم يتطرق إلى كافة الإجراءات والخطوات التي اتخذتها الحكومة امتثالاً لهذه الأحكام إلا بصورة عابرة في تعليقات لا معنى لها، بينما أنفق وقتاً لا يستهان به في مسائل كان ينبغي تناولها بشكل ملائم في التقرير الأصلي.

وأود الآن أن أوجه اهتمام المجلس إلى المسألة الأساسية التي نواجهها، وهي الحالة في سيراليون والتي اتخذ القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) لأجلها. فقد أراد المجلس إحلال السلام في ذلك البلد وفرض طلبات متشددة بأن تطرد ليبريا

جميع أعضاء الجبهة المتحدة الثورية، وتوقف كل دعم مالي وعسكري للجبهة المذكورة، وتحظر استيراد الماس غير الخاضع لشهادة المنشأ من سيراليون، وتجمد جميع أصول الجبهة في ليبريا، وتوقف جميع الطائرات المسجلة في ليبريا.

وقد أتيح لهذا المجلس الوقت ليصدر قائمة مرجعية واقعية بشأن التقدم المحرز في جهود إحلال السلام في سيراليون، وامتثال ليبريا أو عدم امتثالها فيما يتعلق بالشروط أو الطلبات الواردة في القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). واسمحوا لي أن أقول دون مواربة إن حكومة ليبريا ممتثلة للقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، وإن هذه المسائل كان ينبغي أن تكون محور التركيز الأساسي لتقرير الفريق. فقد ميَّز القرار بوضوح بين أهدافه وبين الوسائل التي يتوخى بها تحقيق تلك الأهداف. ولم يركز تقرير الفريق على التقدم العملي المحرز الملموس لتحقيق أهداف القرار، بل ركز جهوده على الوسائل، كما لو كانت أهدافاً في حد ذاتها، فضلّ طريقه بذلك عن التركيز على مرامي القرار ومقصده.

وقد ألمح المجلس لحكومتي بأن الجزاءات يقصد من ورائها الضغط على حكومة ليبريا ولا يتوخى منها أن يكون طابعها العقاب. فقد كان جوهر اتخاذ القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) والتدابير المفروضة، وفقاً للفقرة ٣ من ذلك القرار، يتمثل في "الوصول إلى تحقيق مزيد من التقدم في عملية إقرار السلم في سيراليون".

وحكومتي، بوصفها عضواً في الأمم المتحدة، ملتزمة التزاماً كاملاً بمبادئ الأمم المتحدة وتكنّ تقديراً عظيماً لهذا المجلس. ولن يكون في مصلحة ليبريا الوطنية أن تهمل الطلبات التي توجهها إليها هذه الهيئة. ولا ينبغي لهذه الهيئة أن تتجاهل ما أقوله أو ترميه بالتفاهة حين أقول إننا ندرك تماماً أن لعدم الاستقرار أو عدم الأمن في سيراليون تأثيراً سلبياً على المنطقة دون الإقليمية برمتها.

واسمحوا لي بأن أؤكد للمجلس أن ليبريا تدرك ويسرها نجاح بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في أداء مهمتها المتمثلة في نزع سلاح الجبهة المتحدة الثورية وغيرها من الميليشيات وتسريحها وإعادة دمجها، مع نشر قواتها في مقابل ذلك وبسط سلطة حكومة سيراليون في المناطق التي كانت تخضع لسيطرة الجبهة. وقد أبلغ رئيس ليبريا الأمين العام مؤخراً بآرائه فيما يتعلق بالمسائل التي تؤدي لتفاقم الأزمة في سيراليون، وبأثر الجزاءات على ليبريا، والجهود الإقليمية الرامية لتوطيد السلام والاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية.

وقد عقدت بلدان اتحاد نهر مانو، وبصفة رئيسية غينيا وسيراليون وليبريا، وتواصل إجراء مباحثات رفيعة المستوى ترمي بشكل عام إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في أقاليمها. وسوف تسهم هذه المباحثات أيضاً في توطيد على المكاسب التي تحققت في عملية السلام في سيراليون والإبقاء عليها. وقد تمخضت اللقاءات الحكومية الدولية التي جرت في منروفيا وفريتاون وكوناكري عن الاتفاق على توصيات محددة وملموسة وخطة عمل وجدول زمني للتنفيذ. ومن التدابير الحاسمة التي تقرر اتخاذها، في جملة تدابير أخرى، ما يلي: نشر وحدات حدودية مشتركة لإقرار الأمن وبناء الثقة، وتبادل المعلومات الاستخبارية، وطرد جميع المنشقين إلى البلدان التي ينتمون إليها، ، وفتح الحدود المشتركة، وإقامة إطار قانوني للتعامل مع المنشقين ومن ينتهكون معاهدة اتحاد نهر مانو لعدم الاعتداء والتعاون الأمني، وحماية اللاجئين. وسيجتمع وزراء الشؤون الخارجية لاتحاد نهر مانو في فريتاون يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، لتقييم مستوى التقدم المحرز في تنفيذ التدابير التي أوصت بها اللجنة الأمنية المشتركة. ومن المقرر أن يجتمع رؤساء دول بلدان اتحاد نهر مانو الثلاثة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، تتويجاً للجهود الجاري بذلها من جانب الحكومات الثلاث.

وسيلتقي وزراء خارجية بلدان اتحاد نهر مانو أثناء حضورهم الدورة ٥٦ للجمعية العامة بالأمين العام للأمم المتحدة لإحاطته علماً بالتطورات الجارية ضمن نطاق هذه المنطقة دون الإقليمية والتماس دعمه لتنفيذ التدابير التي اعتمدتها اللجنة الأمنية المشتركة لاتحاد نهر مانو.

بيد أن هناك ثلاث مسائل ذات أهمية حاسمة لحكومة ليبريا ويجب أن يتصدى لها هذا المجلس بالنظر إلى ولايته. وتتعلق المسألة الأولى بالشواغل الأمنية لليبريا. فقد تجاهل المجتمع الدولي وهذا المجلس في الماضي هذه المسألة بالرغم من أنها يمكن أن تنطوي على أثر سلبي طويل الأمد على المنطقة دون الإقليمية. إذ كانت ليبريا منذ نيسان/أبريل عام ١٩٩٩عرضة لهجوم متواصل من المنشقين في مقاطعة لوفا، في الجزء الشمالي من البلد. وقد قتل كثير من أبناء ليبريا من كافة الأعمار، وشرد ألوف غيرهم داخلياً أو تحولوا إلى لاجئين، في حين أحرقت معظم القرى وتعرضت للتدمير. والأوضاع حرجة في مخيمات إيواء المشردين داخلياً، بما فيها من حالات سوء التغذية الحادة بين الأطفال والمسنين، بينما لا يزال الجوع والإسهال يصيبان جماعات النازحين الذي يعيشون في خوف دائم من تجدد الهجمات المسلحة.

وكان من الصعب للغاية أن نضع حدا لهذه الغارات وأن نوفر الأمن لشعبنا، لأن الحكومة الليبرية عجزت عن تأمين الوسائل التي تكفيها للدفاع عن أراضيها وشعبها. وحكومة بلادي تود أن تطلب إلى هذا المجلس أن يرفع تلك القيود التي تحد من قدرتها بشكل خطير، حتى يمكن لليبريا أن تدافع عن إقليمها وسيادتها بطريقة شفافة، وهو الحق المتأصل لكل عضو في هذه المنظمة، بمقتضى دستوره والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا، أجد لزاما عليّ، من باب المسؤولية الأخلاقية، أن أوجه انتباه هذا المجلس إلى معاناة الشعب الليبري. لقد مرت ليبريا بأزمة أهلية مطولة دامت سبع سنوات، ولم تحصل حتى الآن على مساعدة ذات مغزى من المجتمع الدولي لتنشيط مواردها البشرية والمادية وهياكلها الأساسية. وما كان سيئا أصبح أكثر سوءا نتيجة فرض الجزاءات. وما برح القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) يولد آثارا عقابية. ولم تتلق ليبريا أية مساعدات إنمائية رسمية، كما أن مساعدات المانحين لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في ليبريا انخفضت بشكل ملحوظ على امتداد السنوات الأربع الماضية.

وبلغ معدل البطالة الحالي ٨٥ في المائة، بينما يعيش ٨٠ في المائة من السكان تحت خط الفقر. ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، يقدر أن معدل الأمية يبلغ ٨٠ في المائة. ونصف مجموع الأطفال في سن التعليم لا يذهبون إلى المدارس. ومعدل وفيات الرضع يبلغ ١٣٣ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي. ومعدل انتشار الإعاقة بين السكان يصل إلى نسبة ١٦,٤ في المائة، ١٢.٧ في المائة منها ذات صلة بالحرب؛ في حين أن معدل منظمة الصحة العالمية لأي بلد خارج من صراع، يتراوح بين ٧ و ١٠ في المائة. والأسباب الشائعة لحالات الإعاقة تثير الجزع، حيث أن ٩١,٥ في المائة من هذه الحالات يرجع إلى الإصابات الشديدة والمرض. وهناك حوالي ٢١ في المائة من سكان الحضر و ٨٠ في المائة من سكان المناطق الريفية لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة. والصرف الصحي الكافي غير متوفر لما يقرب من ٧٠ في المائة من السكان. ويقدر أن ٨ في المائة من السكان، حسب ما تفيد التقارير، مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية.

إن هذا البلد، ليبريا، ضحية الحرب والفقر والمرض، يقع اليوم أيضا ضحية لنظام للجزاءات كتب على شعبه أن يتعلم التعامل معه في حياته اليومية. والإحصاءات المتاحة تشير إلى وجود صلة مباشرة بين فرض الجزاءات وتدهور مستويات معيشة الشعب الليبري. واليوم، أقف وقد نفد

صبري في انتظار أن يتخذ هذا المجلس إجراء لتخفيف المعاناة الإنسانية في بلدي.

القضية الثالثة التي تثير قلق حكومة ليبريا هي الإجحاف الواضح في تنفيذ القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). وقد اعترف تقرير فريق الخبراء، أخيرا، بالتأثير السلبي لأطراف فاعلة من غير الدول على طول حدود نهر مانو ومن يرعوهم، ولفت الانتباه إلى هذا التأثير السلبي. ويؤكد الفريق هجماتهم على ليبريا التي بدأت منذ نيسان/أبريل ١٩٩٩. ولكننا لم نسمع أية إدانة لهذه الهجمات، ولم ترد أية إشارة إلى انتهاك الفقرة ٤ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). وهذه الهجمات التي ترتكب داخل ليبريا من جانب المنشقين هي السبب الرئيسي في كل المعاناة الإنسانية التي تشهدها مقاطعة لوفا.

إن مجلس الأمن عليه التزام بأن، يرد على أعمال العدوان هذه التي ترتكب ضد الليبريين الأبرياء، بمثل ما يرد به على هجمات العدوان المشابهة في أماكن أخرى. فعندما تستخدم المعايير المزدوجة في حسم المنازعات الدولية، تتقوض الجهود المبذولة لإحلال السلام الحقيقي.

سيدتي الرئيسة، اسمحي لي أن أذكر المجلس بأنه قبل ١٠ شهور لم يكن هناك أي حوار بين حكومات ليبريا وغينيا وسيراليون. ولم يتحقق أي تقدم ملموس في عملية تسريح المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم في سيراليون. ولم يحدث أي نشر ملموس لقوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في الأراضي التي تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية، وكانت آفاق الانتخابات في سيراليون معتمة.

واليوم، وبعد ١٠ شهور من اتخاذ القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، بدأت حكومات ليبريا وغينيا وسيراليون تنخرط في حوار واسع النطاق سيفضي إلى عقد مؤتمر قمة لرؤساء دول اتحاد نهر مانو. وتفيد التقارير بأن تقدما ملحوظا تم إحرازه في برامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج في سيراليون. وتم نشر قوات بعثة الأمم المتحدة في كل إقليم سيراليون، بما في ذلك الأراضي التي كانت تسيطر عليها سابقا الجبهة المتحدة الثورية، كما بسطت حكومة سيراليون سلطتها على كامل إقليم سيراليون، وتحدد تاريخ أيار/مايو ٢٠٠٢، لإجراء الانتخابات في سيراليون.

فما الذي سيفعله هذا المجلس للمساعدة بطريقة إيجابية في تشجيع وتوطيد وإدامة التقدم المحرز في إطار اتحاد نهر مانو، وفي سيراليون على وجه الخصوص؟

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل بلجيكا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لوكر (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة تعلن تأييدها لهذا البيان.

سيدتي الرئيسة، اسمحي لي أولا أن أهنئك على تقلدك رئاسة مجلس الأمن، وأن أهنئ السفير راين على عمله الممتاز أثناء رئاسته المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

أولا، أود أن أشكر السفير محبوباني، رئيس لجنة الجزاءات، والسفير أيافور، رئيس فريق الخبراء، وأعضاء الفريق أنفسهم، على العمل الرائع الذي أنجزوه. والواقع أن التقرير المتعلق بالجزاءات التي أصدرها مجلس الأمن بخصوص ليبريا، هو وثيقة مفصلة وكاشفة للحقائق، ونحن نرحب بالنهج النظامي الجاد الذي اتبعه الفريق، والمعلومات الدقيقة التي قدمها والتي بحثناها بعناية فائقة.

واسمحوا لي أن أذكر بأن هذه الجزاءات فرضت بهدف واضح ألا وهو تهيئة البيئة المؤاتية لتسوية أزمة سيراليون بالوسائل السلمية. والتسوية السلمية تعني ضمنا قطع الصلات بين ليبريا ومتمردي الجبهة المتحدة الثورية، لأن تلك الجبهة استفادت فترة طالت أكثر من اللازم من هذا الدعم الخارجي في شن حرب لا رحمة فيها ضد الشعب السيراليوني. والاتحاد الأوروبي يكرر التأكيد على ضرورة أن تحترم الحكومة الليبرية أحكام القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، وعلى أن رفع الجزاءات هو مسؤولية تلك الحكومة.

وعلاوة على ذلك، فإن فرض الجزاءات يعد أيضا جزءا من استراتيجية أكثر شمولا تستهدف إعادة إرساء الأمن في المنطقة دون الإقليمية. والمجتمع الدولي لا يمكن أن يسمح بأن تظل جهوده والموارد الكبيرة التي استثمرها في السلام في سيراليون عرضة للتخريب من خلال مناورات تمارس على الصعيد الإقليمي.

ومن المؤسف أننا مضطرون لملاحظة أنه بعد مرور ستة أشهر على فرض نظام الجزاءات، يبلغنا فريق الخبراء بحدوث انتهاكات خطيرة لذلك النظام. فمن ناحية الممارسة، لا يزال الماس الخام يخرج من الإقليم الليبري، ولا تزال الأسلحة تدخل هذا الإقليم. وعلى الرغم من فعالية حظر السفر بشكل عام، فقد أشار الفريق إلى حدوث ٢٧ انتهاكا لهذا الحظر. وعلاوة على ذلك فإن الإيرادات المتأتية من صناعة الأخشاب وسجل السفن، تم جمعها لاستخدامها في شراء الأسلحة، انتهاكا للحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على الأسلحة. ومن الواضح أن هذه الانتهاكات ما كانت لتحدث لولا تواطؤ أفراد انعدمت ضمائرهم، وتآمر بعض البلدان. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه لا مفر من حمل أولئك المتورطين على مواجهة مسؤولياتهم، وعلى الوفاء بالالتزامات المفروضة عليهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولا يجوز السماح باستثناءات في تنفيذ الجزاءات.

ويمثل تقرير فريق الخبراء أداة قيمة للغاية، نأمل كثيرا في أن تمكننا من زيادة فعالية نظام رصد الجزاءات. غير أننا ندرك أن هذه الأداة ليست إلا عنصرا واحدا في المعادلة. والواقع أنه لا يمكن تحقيق أي شيء بدون التعاون من الجهات الفاعلة المتعددة داخل الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء. ونرى في هذا السياق أن تسليط الضوء على انتهاكات الجزاءات ليس كافيا بأي حال من الأحوال. ويتعين على مجلس الأمن أن يوجه رسالة لا لبس فيها إلى كل المعنيين يحثهم فيها على تنفيذ قراراته فورا وبالكامل. وعلاوة على ذلك، من الممكن إدخال بعض التحسينات التقنية على نظام الجزاءات، خصوصا فيما يتعلق بقيام بعض الهيئات الأخرى بدراسة بعض جوانب الجزاءات مثل شهادات المستعمل النهائي للأسلحة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي التوصية إلى مجلس الأمن لأن يطلب من فريق الخبراء تقديم تقرير متابعة في العام المقبل.

وتجري حاليا مبادرة هامة أخرى، ألا وهي عملية كمبرلي التي تستهدف إنشاء نظام دولي لإصدار شهادات الماس. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة هذه المبادرة، ويأمل في أن تسفر تلك العملية عن نتائج مثمرة في هذه الدورة للجمعية العامة. وينبغي لهذا النظام الدولي لإصدار الشهادات أن يجعل من الممكن منع أي تحويل في مسار الماس المستخدم في تمويل الصراع. ونرى أيضا أنه من الضروري توفير المزيد من الشفافية في تجارة الماس، خصوصا من خلال النشر المنتظم للإحصاءات المفصلة عن واردات الماس وصادراته.

وبالتوازي مع مشكلة الموارد، توجد حاجة عاجلة إلى التصدي لمشكلة الأسلحة التي تنشأ من مصادر لا تنتهي أبدا فيما يبدو. ومرة أخرى، لا بد من وجود تعاون وثيق بين الدول الأعضاء، خصوصا في غرب أفريقيا. وينبغي كبح الاتجار بالأسلحة من خلال آليات للمراقبة تكون أكثر فعالية ومنهجية، تساندها رغبة حقيقية في تنفيذها تنفيذا دقيقا. وفي

هذا السياق، يؤيد الاتحاد الأوروبي التنفيذ الفعال للوقف الاختياري لتوريد الأسلحة الصغيرة من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

إن الآثار الإنسانية لهذه التدابير لا يمكن تقليلها أو تجاهلها، كما ذكرنا بذلك السيد تسوي. وعند النظر في كيفية متابعة هذه الجزاءات، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار تقرير الأمين العام، الذي يتضمن تقييما أوليا لما قد ترتبه الجزاءات الإضافية من تأثيرات اقتصادية وإنسانية واجتماعية على شعب ليبريا. ويرحب الاتحاد الأوروبي بحقيقة أن هذا الجانب تجري مراعاته بشكل جاد. وهو يؤيد مقترح الأمين العام الداعي إلى توخي إنشاء آلية مسؤولة تجري استعراضا منتظما لما للجزاءات المفروضة على ليبريا من آثار إنسانية واقتصادية، إذا كان لمجلس الأمن أن يعتمد جزاءات إضافية. ويؤكد الأمين العام وبحق ضرورة تجنب الآثار السلبية غير المتعمدة على السكان المدنيين، وكذلك ضرورة الرد على الآراء المغلوطة التي تثار عن نظام الجزاءات وأهدافه.

إننا جميعا ندرك أهمية الحوار الفعال على الصعيد الإقليمي في سياق عملية السلام. ويؤيد الاتحاد الأوروبي، خصوصا من خلال الممثل الخاص لرئاسته إلى منطقة نهر مانو، السيد هانز دالغرين، عقد اجتماع يضم رؤساء دول غينيا وليبريا وسيراليون في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، كما اقترح ذلك وزراء الخارجية في شهر أيلول/سبتمبر. ومن الواضح أن نتائج الجهود التي بذلت حتى الآن سيعززها وجود نهج أوسع نطاقا على الصعيد الإقليمي. وسيواصل الاتحاد الأوروبي حواره مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهو يعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها تلك الجماعة والتي تستهدف تعزيز السلام في هذه المنطقة دون الإقليمية.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجددا الأهمية التي نعلقها على زيادة الاحترام لنظام الجزاءات. كما نؤيد أي خطوة سياسية جديدة أو تدبير جديد يجعل من الممكن كبح تدفقات الموارد والأسلحة، التي تؤجج الحرب والعنف، مما يضر بأي مبادرة للسلام، والأهم من كل شيء يضر بشعب يعاني بشكل دائم من الآثار المدمرة لهذه التدفقات.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل غينيا، أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئك، سيدتي الرئيسة، على توليك رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وإذ أعرف تماما قدراتك الدبلوماسية الجديرة بالإعجاب، فإنني واثق من أن المجلس سيعمل بفعالية تحت قيادتك الماهرة. وأود أيضا أن أهنئ السفير راين على العمل الممتاز الذي أنجز تحت رئاسته في الشهر المنصرم.

ويود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره للتقرير الممتاز لفريق الخبراء المنشأ عملا بالفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبريا. ويرد هذا التقرير في الوثيقة S/2001/1015 المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وقد قام هذا الفريق، بموجب الولاية المحددة له في صفحة ٢٣ من التقرير، بالنظر في المسائل التالية: انتهاكات الحظر على الأسلحة؛ إنهاء حكومة ليبريا لكل أنواع الدعم الذي تقدمه إلى الجبهة المتحدة الثورية التي كثيرا ما ثبت دورها المزعزع للاستقرار في تلك المنطقة دون الإقليمية؛ التحقيق في عمليات استغلال الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تؤجج الصراعات في منطقتنا دون الإقليمية؛ الأنشطة غير المشروعة التي يقوم بها بعض الأفراد فيما يتصل بالصراع؛ وجميع انتهاكات أحكام القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١).

وفي ضوء مضمون تقرير فريق الخبراء المعروض علينا، يؤكد وفد بلادي إحساسه بالقلق إزاء الانتهاكات الصارخة العديدة للقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). ونؤيد التوصيات التالية: أولا، الإبقاء على حظر الأسلحة المفروض على ليبريا إلى أن يثبت تماما أن الحكومة الليبرية تمتثل لجميع أحكام القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)؛ ثانيا، فرض حظر للأسلحة على العناصر الفاعلة المسلحة من غير الدول في البلدان الثلاثة الأعضاء في اتحاد نهر مانو؛ ثالثا، مواصلة التحقيقات في المبالغ المالية التي يُدعى أنها تحوّل من صناعة الأخشاب إلى شراء الأسلحة مما يشكل انتهاكا للجزاءات؛ رابعا، إنشاء نظام لإصدار شهادات الماس، يتسم بالإلزام والمصداقية والشفافية بالنسبة لليبريا أسوة بما اتبع من قبل في حالتي سيراليون وغينيا؛ وأخيرا، إنشاء نظام موثوق منه أو تعزيز النظام القائم في مطارات هذه المنطقة دون الإقليمية لمنع انتقال الأشخاص في إطار الحظر على السفر عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١).

ويرى وفد بلادي أن الهدوء السائد حاليا على طول الحدود الغينية، والتقدم الملحوظ الذي أحرز في سيراليون، قد نجما أساسا عن العنصرين التاليين: أولا، الجزاءات التي فرضت بموجب القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) والتي قيدت إلى حد كبير أنشطة سلطات منروفيا؛ ثانيا، استعادة القوات الغينية المسلحة السيطرة على الحالة على الصعيد الميداني، ونجاحها في احتواء وصد هجمات قوات المتمردين.

وأخيرا، يود وفد بلادي أن يحيط المجلس بالأحداث الأخيرة التي وقعت في منطقتنا دون الإقليمية.

والأحداث الإيجابية الداعمة لجهود المجتمع الدولي المبذولة لاستعادة السلم والأمن كانت ممكنة بفضل نفاذ بصيرة شبكة العمل النسائية للسلام في منطقة نهر مانو. وقد عقدت مؤخرا عدة اجتماعات على مستوى الوزراء في ليبريا وسيراليون وغينيا، عقب مبادرتها. نوقشت مسائل هامة خلال تلك الاجتماعات، تتصل بأنشطة العصابات المسلحة في المنطقة دون الإقليمية، وحالة اللاجئين والتدابير اللازمة لإعادة بناء الثقة والأمن في المنطقة، والحاجة إلى إعادة تنشيط مختلف أجهزة اتحاد نهر مانو.

ويرى وفدي أن الظروف الموضوعية لجعل اتحاد حوض نهر مانو منطقة استقرار وأمن وتكامل اجتماعي - اقتصادي تتوقف أساسا على احترام جميع أعضائه للاتفاقيات والمعاهدات التي تربط بين البلدان الثلاثة، بما فيها المعاهدة المتعلقة بعدم الاعتداء والأمن الموقع عليها في مونروفيا عام ١٩٨٦، والبروتوكول الخامس عشر لإعلان الاتحاد الموقع عليه في كوناكري بتاريخ ٨ أيار/مايو ٢٠٠٠.

وبلدي، في تنفيذه لهذا التعهد، يود أن يطمئن إلى الدعم الكامل من مجلس الأمن، الذي يتسم دوره الأساسي في صون السلم والأمن الدوليين بالوضوح.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو نائب وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون، السيد سار متوري. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد متوري (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي يهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم مرة أخرى رئاسة مجلس الأمن. ولا شك في أنه ستتاح لنا الفرصة في موعد لاحق للإشادة بالوفد الجامايكي برئاستكم على إسهامه الممتاز في أعمال مجلس الأمن خلال الأشهر الـ ٢٢ الماضية. والآن لا يسعنا إلا أن نقول إننا لم نكن نتوقع أقل مما تم. ونشكر أيضا السفير راين، ممثل أيرلندا، على إدارته جدول أعمال المجلس المزدحم خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

إن تقرير فريق الخبراء المنشأ بموجب القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) ليس مجرد تقرير آخر أو وثيقة أخرى أعدت لأغراض الأرشيف. ونحن نرى أنه إسهام صامت ولكنه هام لصالح السلم والاستقرار في سيراليون ومنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بأسرها. لقد توصلنا إلى هذه النتيجة لأننا لا نزال نعتقد أن التدابير التي فرضها المجلس على ليبريا في آذار/مارس الماضي - التدابير التي ظل يراقبها الفريق - هي أفضل من القيام بعمل عسكري دولي ضد ليبريا. فالجزاءات في منطقتنا وسيلة سلمية لحل الصراعات المسلحة.

وإذ نقوم باستعراض عمل الفريق، ينبغي أن نُذكّر أنفسنا بالسبب وراء فرض مجلس الأمن جزاءات على ليبريا. نحن نذكر أن المجلس قد قرر أن الدعم النشط المقدم من حكومة ليبريا للجماعات المسلحة في البلدان المجاورة - وخاصة، دعمها للجبهة المتحدة الثورية في سيراليون - يشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة. ولهذا طلب المجلس، في جملة أمور، في قراره ١٣٤٣ (٢٠٠١) الصادر في آذار/مارس الماضي أن توقف حكومة ليبريا فورا دعمها للجبهة المتحدة الثورية في سيراليون وللجماعات المسلحة الأخرى في المنطقة. ولهذا يشيد وفدي برئيس الفريق وأعضائه الآخرين على وصفهم المفصل للتحقيق الذي قام به، وخصوصا، وصفه لدور الجهات الفاعلة من غير الدول في المنطقة دون الإقليمية وانتشار الأسلحة، فضلا عن العلاقة بين الجبهة المتحدة وحكومة ليبريا. وإننا نسترعي الانتباه أيضا إلى الموجز التنفيذي في تقريره فيما يتصل بهذه العلاقة. هذان هما العنصران الأساسيان للتقرير برمته، ونحن نرى أنه ينبغي أن يكونا الأساس الذي يعتمده المجلس لدى اتخاذ قراره المقبل فيما يتعلق بالجزاءات المفروضة على ليبريا.

لقد أشار الفريق بالفعل إلى مسار العمل الذي ينبغي للمجلس أن يتخذه. وفي هذا الصدد، نرحب بتصريح رئيس المجلس الصادر يوم الجمعة الماضي عن أعضاء المجلس، عقب الإحاطة الإعلامية التي قدمها رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على ليبريا، وأعربوا فيه عن التزامهم بمواصلة مراقبة تنفيذ القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، وأكدوا من جديد الحاجة إلى الامتثال المبكر والكامل للتدابير المفروضة على ليبريا بموجب القرار. وإننا نتطلع إلى المناقشة الإضافية المقترحة التي ستجريها لجنة الجزاءات بشأن توصيات الفريق. وبينما يدرس وفد سيراليون الجوانب الأخرى من تقرير الفريق، فإنه يتطلع إلى اتخاذ المجلس الإجراء الملائم.

وختاما، إننا نشكر السفير كيشور محبوباني ممثل سنغافورة ورئيس لجنة الجزاءات، على عرضه الموجز لتقرير الفريق.

وأخيرا، أعرب عن الشعور ببعض القلق إزاء ما كشف عنه مؤخرا من وجود علاقة بين تنظيم القاعدة والجبهة المتحدة الثورية - وإذا ما كشفت تحريات أخرى عن ذلك، فإنه سيكون موضع تقدير من حكومتي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس فريق الخبراء المعني بليبريا، السيد مارتن تشونغونغ أيافور، ليرد على الأسئلة المطروحة.

السيد أيافور (تكلم بالانكليزية): قبل أن نتناول المسائل التي أثارها بعض أعضاء المجلس، أود، بالنيابة عن الفريق، أن أشكر أعضاء المجلس على تقديرهم لنا، نحن أعضاء الفريق، على التقرير.

وإذا كنت سجلت الأسئلة التي طرحت بصورة صحيحة، فقد كان هناك سؤال من النرويج يتصل بالمعلومات المتعلقة بأنشطة شبكة بن لادن المزعومة في سيراليون. وقد طرح ممثل فرنسا نفس السؤال. وأشار ممثل مالي إلى أنه يريد مزيدا من التوضيح بشأن فائدة آلية المراقبة التي اقترحها الفريق في توصياته. وأخيرا، طرح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة أسئلة. وإذا كانت هناك أي أسئلة

أخرى لم أسجل ملاحظة عنها، أرجو الإشارة إليها حتى نتمكن من الرد عليها أثناء المناقشة.

وبالنسبة للقضية التي أثارها ممثلا النرويج وفرنسا، اسمحوا لي أن أشير إلى أن تركيز الاهتمام على الإرهاب الدولي، وبصفة أكثر تحديدا على أنشطة بن لادن وشبكة القاعدة التابعة له، لم يظهر على السطح في الأمم المتحدة إلا بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وفي هذا الصدد، وبالرغم من أن الفريق لم يحقق بشكل محدد في أي أمر يتعلق بوجود أو بأنشطة للقاعدة في سيراليون أو في ليبريا، إلا أننا ذكرنا في تقريرنا أنشطة الشخص المذكور – إبراهيم باه. فلقد ظهر اسمه في تقرير سيراليون وفي التقرير الحالي. وإذا اعتزم المجلس التحقيق أكثر في هذه الحالة فمن المؤكد أن الفريق لن يعترض على ذلك.

وفيما يخص القضية التي أثارها مالي بشأن اقتراحنا الوارد في الفقرة ٦٦، فلقد شعرنا بأنه في غضون الفترة ما بين الآن والوقت الذي اقترحنا فيه أن يعود الفريق إلى الميدان سيكون هناك فراغ. ولملء ذلك الفراغ، فكرنا أنه يمكن للأمانة العامة أن تعين موظفا من داخلها يكون مسؤولا عن ليبريا، ويمكنه مواصلة رصد الامتثال للقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). وفي هذه العملية يمكنه أن يجمع قاعدة بيانات عن أية انتهاكات مسجلة من الميدان أيا كانت. كذلك يمكنه أن يطلب، في رسائل أو في مكالمات هاتفية، التوضيح و/أو التفاصيل بحيث يمكن إبلاغ لجنة مجلس الأمن المعنية بليبريا وفي نهاية المطاف إبلاغ المجلس نفسه.

أنتقل الآن إلى المسألة التي أثارتها الولايات المتحدة حول سبب محدودية أنشطة المنظمات غير الحكومية في المنطقة. لا يمكننا نحن كفريق أن نقدم أجوبة ملائمة عن السبب في أن المنظمات غير الحكومية لا تعمل في ليبريا أو عن السبب في أن الوكالات الإنسانية، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، لا تفعل ما يكفي في ليبريا. ولعل ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الحاضر هنا، يستطيع أن يقدم أجوبة على تلك الأسئلة.

وبخصوص الحالة الإنسانية في ليبريا قبل فرض الجزاءات، يتضمن تقرير الأمين العام (S/2001/939) رسما بيانيا في الصفحة ٦ يظهر أن المساعدة الإنسانية إلى ليبريا بدأت تتراجع قبل حوالي أربع سنوات. ولم يكن ذلك نتيجة فرض الجزاءات ، لأن الجزاءات بدأ نفاذها في أيار/مايو من هذا العام. بالإضافة إلى ذلك، يتم التأكيد على ذلك في بيان وزير خارجية ليبريا، الذي أشار إلى أن المساعدة الإنسانية إلى ليبريا بدأت تتراجع قبل أربع سنوات.

إذا كانت هناك طلبات أخرى للتوضيح، أود بعد إذنكم، سيدتي الرئيسة، أن أدعو السيد هارييت ساندهو، الذي كان يعمل بمثابة المنسق للفريق، لكي يضيف بعض التفاصيل

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد أيافور على الرد على الأسئلة التي طرحت. والآن أعطي الكلمة لممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

السيد كينيدي (تكلم بالانكليزية): أشكر أعضاء المجلس على اهتمامهم الشديد بالحالة الإنسانية في ليبريا. ويأخذني هذا مباشرة إلى السؤال الذي أثاره ممثل سنغافورة: ما الذي يمكن عمله لإبراز الشواغل الإنسانية في ليبريا، وما الذي يمكن عمله للحفاظ على الوجود الإنساني هناك وتوسيعه؟ سوف أطرح ثلاث أفكار.

الفكرة الأولى تتعلق بالموارد. المال الذي تسعى إليه المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة من أجل ليبريا متواضع نسبيا. ولكن، كما ذُكر في تقرير الأمين العام، كانت الاستجابة حتى أكثر تواضعا. نحن بحاجة إلى دعم الحكومات المانحة. وسوف نوجه في وقت لاحق من هذا

الشهر، وفي جنيف بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، النداء الموحد من أجل ليبريا. ونشجع على دعم المجلس وسخائه.

والفكرة الثانية، التي أعتقد أنها مثال جيد، هي اجتماع صيغة آريا المعنية بليبريا المنعقد في الأسبوع الماضي. نحن بحاجة إلى زيادة إظهار قضية شعب ليبريا والدفاع عنه. وأعتقد أنه نظرا للحالة الإنسانية المديدة هناك وحقيقة أن أزمات جديدة أخرى تثقل على جدول الأعمال، يوجد ميل إلى نسيان الحالة الإنسانية هناك والتغاضي عنها. ولا يمكننا أن ننسى عشرات الآلاف من السكان هناك الذين هم في وضع سيئ وفي حاجة ماسة إلى استمرار المساعدة.

وأخيرا، أعتقد أننا في حاجة، مثلما أشير في التقرير، إلى تهيئة النوع السليم من المناخ في ليبريا حتى نقوم بإيصال المساعدات. والحملة المناهضة للجزاءات، وتداعياتها القوية على المناخ بالنسبة للوكالات والمنظمات غير الحكومية، ليست مفيدة وتحتاج إلى تغيير حتى يتوافر للمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة المناخ المساعد على العمل والحفاظ على وجودها هناك.

وردا على سؤال ممثل الولايات المتحدة حول الفرق بين الحالة الإنسانية قبل فرض الجزاءات في آذار/مارس من العام الحالي وبين الآن، أعتقد ببساطة أن الحالة الإنسانية كانت بائسة قبل آذار /مارس ٢٠٠١ وهي ما زالت بائسة اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد كينيدي، ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على الرد على الأسئلة المطروحة.

لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠